البحوث والدراسات

مظاهر التعدي الحضري في مدينة الكويت*

أ. د. وليد عبدالله المنيس**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي بعض سمات التَّعدي الحضري في مدينة الكويت، وبخاصة بعد عام ١٩٩٢ إلى الآن.

فكرة هذه الدراسة ترمي إلى إظهار هذه التعديات الحضرية المستمرة وعرض الأفعال التي شوهت المظهر العام لمدينة الكويت.

ونعني بالتَّعدي الحضري ما يقوم به الأفراد والجماعات من تصرفات تعمل على تشويه بنية المدينة مثل التسوير، كسر الأرصفة والممرات، إغلاق المخارج والمداخل، ونحو ذلك.

منهج الدراسة يتبنى جانبين: دراسة ميدانية مسحية، ومراجعة أدبيات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام استبانة معدة لذلك يتم تقديمها للسكان في المناطق المشوهة حضرياً لتعرف انطباعاتهم حول هذه المشكلة.

– تم تمويل هذا البحث من قبل إدارة الأبحاث في جامعة الكويت تحت رقم (G03/02)، ويتقدم الباحث بوافر الشكر لإدارة الأبحاث على تمويلها البحث.

* يود الباحث أن يؤكد للقارئ أن الدراسة معنية بتقصي ظاهرة التعدي الحضري دون أن تتقصد مناطق أو فئات أو أهالي، بما هو متعارف عليه في البحث الموضوعي.

** دكتوراه في الجغرافيا الحضرية والتخطيط الحضري، جامعة لندن، المملكة المتحدة عام ١٩٨١م، وأستاذ بقسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

المقدمة:

يكتسب موضوع حماية المدن من التعدي الحضري أهمية قصوى على مستوى دول العالم سواء الدول المتقدمة حضرياً وصناعياً أو الآخذة بالتنمية الحضرية تحت عنوان عام هو "حماية المظهر الحضري العام - Urban Land Scape Protection". ويتعدى الأمر مجرد المحافظة أو الحماية إلى خطوة احترازية هي إحياء الجمال الحضري تحت مسمى ديناميكي هو "حركة تجميل المدن City Beautification Movement"، التي ظهرت بوضوح بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، واتجه المخططون والحضريون إلى إسعاف المدن التي أثخنتها جراح الحربين العالميتين.

ولقد شاع مفهوم حركة حماية المدن والمحافظة على مكتسباتها الحضرية واتخذ مسميات عديدة في شتى أنحاء العالم كل بحسب قدرته وجهده، فتارة يتخذ الموقف من خلال التزام أدبي عام يناصره بعض الإعلاميين أو الأكاديميين، وتارة يكون أكثر صلابة ووضوحاً عن طريق سن قوانين وقرارات صارمة يترتب عليها عقوبات وغرامات، وتارة تتنوع وتتوسع الضوابط لتشمل معظم سمات المظهر الحضري المنظور وغير المنظور خوفاً من أن يأتي التعدي الحضري بصور غير معهودة. والكويت شأنها شأن دول العالم صارت تعاني ظاهرة التعدي الحضري بعد أن توسعت حضرياً مما جعلها عرضة لهذا التعدي.

ومن الغريب أن تتعرض الكويت لهذه الظاهرة على الرغم من اكتمالها حضرياً، أعني من منظور التخطيط الحضري من جهة والضبط البلدي والتشريعي من جهة أخرى.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي بعض أنماط التعدي الحضري وأشكاله في مدينة الكويت في فترة ظهور الخطط الهيكلية ١٩٥٠ – ٢٠٠٢م، مع التركيز على الفترة التي تلت عام ١٩٩٢م، أي عقب التحرير؛ لأنها شهدت مظاهر تَعدٍّ

كثيرة في بنية مدينة الكويت ومكوناتها ومظهرها الحضري، مع تحليل سمات هذا التعدي وأشكاله والعمل على الحد منه.

فكرة الدراسة:

تقوم فكرة الدراسة على تتبع بعض أنماط التعدي الحضري وأشكاله في مدينة الكويت، ويقصد بالتعدي الحضري "مجمل ما يقوم به الأفراد والجماعات والهيئات من إتلاف أو تشويه متعمد أو غير متعمد لبنية المدينة ومكوناتها وعناصرها". ومن أشكال هذا التعدي التسوير الذي يضعه الأفراد حول ما لايملكونه أو داخله أو فيما هو ملك عام، وأحياناً تشويه الأملاك الخاصة إما بعدم العناية بها أو بإظهارها بصورة مشوهة غير معهودة، ومن ذلك إغلاق المنافذ العامة بين المساكن والمنشآت، وكسر الأرصفة واستخدام المرافق العامة لأغراض خاصة وشخصية، ومن ذلك الإتلاف المتعمد للمرافق كالحدائق والأضواء والإعلانات والمياه والأرضيات وغيرها مما ستكشفه الدراسة.

منهج الدراسة ومراحلها:

تتبنى هذه الدراسة منهج التقصي الميداني التحليلي من منظور جغرافية الحضر والتخطيط الحضري القائم على:

(أ) الاطلاع على أدبيات هذا الموضوع في الدراسات والأبحاث وبخاصة لمن لهم معرفة وإلمام بهذا الشأن.

(ب) التقصي الميداني لظاهرة التعدي الحضري بالمشاهدة والتصوير، مع الاستعانة باستبانة موزعة على عينة عشوائية لتعرف انطباع السكان تجاه هذه الظاهرة، مع استخدام الخرائط المناسبة بالحاسوب، وغير ذلك من وسائل تقنية بحسب الحاجة، وذلك أثناء إجراء الدراسة.

(ج) تحليل معطيات كل من (أ) و(ب) والخروج باستنتاجات وانطباعات علمية تفصح عن أنماط التعدي وأشكاله ومواقعه وخطورته وأسبابه مع العمل على التحذير منه وتحجيمه بما ستظهره الدراسة من تداعيات تستدعي سرعة الرد والاستدراك، أما **مكونات الدراسة وفصولها** فهي:

١ – تحديد مفهوم التعدي الحضري ومصطلحاته وسماته عالمياً.
٢ – جهود المدن والحواضر في مواجهة التعدي الحضري وضبطه.
٣ – الضوابط الشرعية للعمران، وذلك لتعرف ما وضعته حضارتنا من واقع الأدلة الشرعية المستنبطة من الدين لضبط الحواضر ومنع التعدي.
٤ – الخطط الحضرية الهيكلية لمدينة الكويت ١٩٥٠ – ٢٠٠٣م، وهي الدليل القاطع على الضبط الحضري العام زمانياً ومكانياً.
٥ – الضوابط التي وضعتها البلدية:
– الضوابط العامة للبناء والزراعة التجميلية.
٦ – أشكال التعدي وأسبابه.
٧ – تحديد مفهوم التعدي الحضري وتقصي أبعاده وأشكاله وتحديد ذلك على خرائط وصور وأشكال وعلامات، مع تحديد الأماكن التي حافظت على شكلها وبنيتها، والأماكن التي شوهت وتدهورت، وذلك في مناطق مختارة محلياً، ودراسة نتائج الاستبانة ودراسة أشكالها.
٨ – التوصيات.

مختارات لبعض أدبيات الدراسة:

نظراً لتزايد أهمية هذا الموضوع فإن حظه من الدراسات والبحوث والإحالات كبير وواسع، وذلك إما بالتعامل معه بصورة مباشرة وبعناوين لاتحتمل التأويل وإما ضمن دراسات حول مشكلات المدن، كما لاتستغني الدراسة عن تقصي الكتب التي تتعامل مع المصطلحات المتصلة بالموضوع، والتي هي في تزايد وتشعب مستمر. وسنتناول بعض المراجع التي استعين بها في الدراسة، وسيظهر الباقي منها أثناء الدراسة كما سيأتي.

لعل من أهم الدراسات وأبرزها في هذا الموضوع، والتي تتعامل بلغة

مباشرة مع مفرداته، ماكتبه ماجواير، وفوت، وفيزب[١] ١٩٩٧م Maguayer, Foot, and Vespe، وهو بعنوان: "الجمال كالخبز" أو "الجمال بنفس الأهمية كالخبز" Beauty as well as Bread، وذلك في مجلة اتحاد المخططين الأمريكيين APA ويتحدث المؤلفون أيضاً عن أهمية جمال المنظور الحضري وضرورة استدراك المخاطر التي يتعرض لها، مع عرض الأمثلة التي تثبت أن أي إساءة إلى البيئة الحضرية ستؤثر عموماً على سلوك الأفراد وتصرفاتهم التي هي انعكاس مباشر لما يحيط بهم من مناظر جمالية أو انضباط حضري أو العكس. كل ذلك دفع إلى ظهور مصطلحات حضرية جديدة مثل تلاشي الجمال الحضري Vanishing Urban beauty، في مقابل الدعوة إلى المحافظة على الموروث الحضري Heritage of beauty. بمعنى أن الحفاظ على المكتسبات الجمالية صار إرثاً يتوارثه جيل بعد آخر.

ومن الدراسات المهمة أيضاً كتاب لـ جيرآردت[٢] H. Girardet ١٩٩٢م بعنوان: "المدن: اتجاهات جديدة لحياة حضرية قادرة على البقاء"، حيث يستعرض مسميات جديدة للمدن بصورة ربما لم تسبق بسبب التعدي الحضري عند حديثه عما يعرف بمدن الضغوط النفسية"، أو "مدن الإحباط النفسي Cities of Stress".

ومن الأمور الدالة على الآثار السلبية للتعدي الحضري ما ظهر في الأدبيات من مسميات نحو المدن المريضة Sick Cities، مدن الضغط النفسي Cities of Stress، مدن الدخان Fuming City يكثر فيها التلوث كما هو في مدينة مكسيكو، مدن الموت Cities of Death التي يرتفع فيها نسب السموم بمقدار ١٥٥٪ عن المستوى العالمي، وكذلك مسببات السرطان بمقدار ٣٠٪ عن أي دولة في العالم

(١) Maguayer, M., Foot, R. and F. Vespe. (1997), ''Beauty as well as Bread'', in Journal of the APA, vol.63, p, 317-328, see p, 317, 319.

(٢) Girardet H. (1992), Cities: New directions for sustainable Urban living (GAIA ATLAS), Gaia Book ttd: England, p. 82.

مثل بولندا، بلغاريا، ومعظم دول شرق أوروبا، حيث تكثر المصانع التي تطرح مخلفات فوق المعدلات.

لكن ظهر في مقابلها مدن تبشر بما يقاوم ذلك محاولة لإثبات الرغبة في البقاء أمام التعدي الحضري والبيئي مثل "المدن المتماثلة للشفاء" Healing Cities، ومنها أيضاً مدن ذات قدرة على مقاومة التعدي الحضري بأنواعه Sustainable Cities، وهي القادرة على البقاء إيكلوجياً، وتسمى عموماً بـ Eco-Cities وهي تقوم على نظام أمني متكامل وضعه المخططون لضمان استمرار المدن وبقائها إلى حين عن طريق تفاعل الإنسان إيجابياً مع مايحيط به.

من المراجع المهمة ما وضعه أنجوتي[٣] T. Angotti ١٩٩٥م، وهو بعنوان "المدن الكبرى ٢٠٠٠" "Metropolis 2000"، يتحدث بها عن تنامي ظاهرة المتروبولس أو المدن الكبرى وتداعيات هذا النمو وآثاره على البنية الحضرية والاجتماعية للمدن، كما أنه يستعرض ظاهرة المتروبولس في العالم كالمتروبولس الأمريكي، والأوروبي، والسوفيتي، ثم يستعرض كيف أثر المتروبولس في القضاء على الوحدة الحضرية بسبب ضخامة حجمه السكاني وحدوده المكانية.

ومن المراجع المهمة هنا، ما تناوله كل من سكنر، ردفرن، وفارمر[٤] skinner, Red Fren and Farmer, 1996 في كتابهم الجغرافيا "Geography" الذي تناول المصطلحات الجديدة المتصلة بموضوع الإتلاف الحضري كمصطلح جديد دخل جسم الجغرافيا مثل Urban Blight، وهي المناطق المنهارة أو المهدمة، وUrban Decay، والمناطق ذات الأولوية في التنمية الحضرية Urban Primacy، ونحو ذلك.

ومن ذلك ما نزل إلى مستوى الوحدات السكنية والأحياء السكنية وما يتصل

---

(٣) Angotti, T. (1995), " Metroplis 2000 " Routledge: London.

(٤) Skinner, M, D. Red Fren and G. Farmer. (1996), " Geography " 2000, Hadder & Stougnton: U. K.

بها من سمات الإتلاف الحضري، وكيف يمكن إحياؤها ومعالجة ذلك، كما جاء في الإسكان الصحي Healthy Housing لرانسون[٥] ١٩٩١م ,R. Ranson حيث استعرض مصطلحات جديدة لهذا الغرض مثل المساكن الصحية Healthful Housing والإسكان والعمران والصحة Housing and Health، مع استعراض للمساكن التي تسبب الضغط والاضطراب النفسي وأثرها في سلوك الأفراد Housing Causing Stress and Depression، ثم يستعرض بعدها سبل التصميم الملائم لتجنب ذلك مع شرح العوامل المسببة للتعدي والعدوانية بالعلاقة مع مواقعها كالقرب من مراكز المدن والمناطق المختلفة أو غير المنسجمة سكانياً.

ومن ذلك إنشين[٦] B. Ineichen ١٩٩٣م، في كتابه "المساكن والصحة" "Homes and Health" تناول فيه التفاعل أو التصادم بين الصحة والعمران، ويستعرض بالتفصيل أثر المساكن على الأجسام والعقل والعواطف والسلوك، ومايتصل بذلك من أنواع العمران والمساكن الجديدة، ومعاناة الناس بالقرب من أماكن الإزعاج والاضطراب، ونحو ذلك.

ومن المراجع المهمة الأساسية في هذا السياق كتاب "جغرافية الحضر[٧]" في ٢٠٠١م Urban Geography لـ باتشيوني M. Pacione وهو ربما من أحدث ماكتب في جغرافية الحضر، وكل مايتعلق بها، ومن ذلك موضوع المعيشة أو قابلية التعايش أو القدرة على التعايش في المناطق الحضرية Urban liveability أو Urban Liability، حيث يعالج فيها المؤثرات الحضرية على المكان والسكان وأثر العمران وخططه على السلوك الحضري، ودرجة الرضا بالإقامة في الحواضر مع الإشارة إلى سمات الإتلاف الحضري وأحواله وأنماطه.

---

(٥) Ranson, R. (1991), "Healthy Housing" E & FN spon: London.

(٦) Ineichen, B. (1993), " Homes and Healthy ", E & FN spon: London.

(٧) Pacione, M. (2001), Urban Geography: A Global Perspective ", Routledge: London.

ومن الدراسات المهمة في هذا المجال "إدارة المدن السريعة النمو"[٨] Managing Fast Growing Cities من تحرير ديفاس وراكودي N. Devas & C. Rakodi ١٩٩٣م. يستعرض الكتاب دراسات لبعض المدن السريعة النمو، التي تشبه مدينة الكويت إلى حد ما في بعض السمات الحضرية، مما يقرب صورة بعض الأمثلة من الواقع العالمي، ويعرف المتابعين لهذه الظاهرة بأوجه التشابه بينها وبين أقاليم العالم ومدنه.

ولا تستغني الدراسة بطبيعة الحال عن الدراسات التي قامت على مدينة الكويت، منها على سبيل المثال "التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع تراكيب المدن[٩]" ١٩٩٤م في مجلة دراسات الخليج. وكذلك "خصائص التخطيط الحضري في الكويت[١٠]" في مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٩٦م.

ولعل من أهم الدراسات في هذا الصدد ما وضعه المخططون من دراسات وخطط هيكلية على مدينة الكويت Master Plans[١١] التي وضعتها الاستشاريات الغربية التي قامت بصياغة الأطر المكانية والبنية الحضرية لمدينة الكويت مثل دراسات MSM لعام ١٩٥٠م، وبيوكانن Buchanan لعام ١٩٧٠م و١٩٨٣م، وشانكلاند كوكس Shankland Cox ١٩٧٧م، ثم أخيراً المخطط الهيكلي الأخير لعام ٢٠٠٢م بواسطة سالم المرزوق، وأبي حنّا بالاشتراك مع و. اتكنز W. Atkenz، وشانكلاند كوكس أيضاً، وهو ما يعرف بالمخطط الهيكلي الثالث لمدينة الكويت[١٢] .

---

(٨) Devas N. & C. Rakodi (eds.). (1993), "Managing Fast Growing Cities", Longman S & T: U. K.

(٩) وليد عبدالله المنيس، (١٩٩٤م)، "التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع تراكيب المدن"، مجلة دراسات الخليج، العدد ٧٣، جامعة الكويت، ص ص ١٩-٥٧.

(١٠) وليد عبدالله المنيس، (١٩٩٦م)، "خصائص التخطيط الحضري في الكويت: دراسة للسمات والمؤثرات الغربية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٤، العدد ٢.

(١١) Shiber, S. (1963), "The Kuwait Urbanization": Kuwait Municipality.

(١٢) المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت، (١٩٩٣ – ٢٠٠٢م)، سالم المرزوق، وصباح أبي حنا بالمشاركة مع و. اتكنز، شانكلاند كوكس، بلدية الكويت.

أولاً – تحديد التعدي الحضري وتعريفه:

المقصود بالتعدي الحضري كما تراه هذه الدراسة هو "مجمل مايقوم به الأفراد والجماعات والهيئات الرسمية وغير الرسمية من إتلاف أو تشويه أو تغيير متعمد أو غير متعمد لبنية المكان الحضري ومكوناته وعناصره مما يؤدي إلى تغيير صورته التي كان ينبغي أن يظهر بها.

إن هذا التعريف يقتضي وجود مجموعة من المعطيات أبرزها وجود مكان حضري كمدينة أو مقاطعة أو ضاحية أو أي نوع من أنواع الاستخدام الحضري، ويقتضي أيضاً وجود أفراد يشغلون هذا المكان الحضري إما بالعمل أو السكن أو المرور أو الاستفادة منه بصورة عامة، كما يقتضي أيضاً وجود ضوابط عامة تحدد أنماط الاستخدام الصحيح وأنواعه ومايقابله من استخدام غير صحيح يغلب عليه طابع الإتلاف أو التشويه. والمحصلة النهائية تغيير بنية المكان الحضري وشكله عما خطط له في الأصل.

ولقد تحدث بعض المتخصصين في هذا الموضوع ونادوا بضرورة إيجاد الشخص الواعي بيئياً Environmental self-Consious(١٣) والبيئة أوسع من مجرد المكان الحضري Urban Space. وبناء عليه، تمت الدعوة إلى إحياء مبدأ الأخلاق والقيم البيئية التي يعرفها دور Dower ١٩٨٩م بأنها: "مجموعة القيم والسلوك التي تتصل بالكيفية التي نتعامل ونتفاعل بها مع البيئة (الحضرية)"(١٤).

وقد يتطور الأمر إلى أكثر من مجرد سوء استخدام أو تعد بسيط ليصل إلى مستوى مايمكن تسميته بالأزمة الحضرية، ولهذا فإن "الأزمة الحضرية" Urban Crises من منظور هذا البحث: هي جملة المشكلات التي تحدث في

(١٣) Sinmons, I. G. (1989), "Changing the Face of the Earth ", Basil-Blackwell: Oxford, p. 2.

(١٤) Dower, N. (1989), " Ethics and Environmental Responsibilty ", Gower Pub.: England, p. 11.

المكان الحضري التي لو جمعت لأدت إلى أزمة بيئية Environmantal Crises. وهذا ما دعا البعض إلى التحدث عن أكثر من تقسيم للوسط الذي يحيط بالإنسان، أي ما يمكن أن نسميه بـ:

١ – الوسط الحضري الاجتماعي Socio-Urban Environment أو البيئة الحضرية الاجتماعية.

٢ – الوسط الحضري الطبيعي Urban-Physical Environment أو البيئة الحضرية الطبيعية.

٣ – الوسط الحضري الطبيعي (الفطري)[١٥] Natural Environment أو البيئة الطبيعية.

وزاد البعض مؤثرات أكثر من ذلك – كما هو مبين في الشكل رقم (١) – كلها تحيط بالإنسان، وبقدر انضباطه في التفاعل معها ومحافظته عليها يبقى المكان الحضري مصدراً لمزيد من الإبداع والتطور؛ لأنه لاحاجة للتفكير بهموم كيفية النهوض بما هو متعدى عليه ليعود إلى سابق عهده.

وأبعد من هذا، فقد حاول البعض أن يقيس الخريطة الذهنية لسكان المدن Mental Map للوصول إلى الصورة الثابتة في الذهن عن المكان الحضري ومايحيط به من بيئة Environmantal Image كما فعل لينش[١٦] Lynch. أي أن الثوابت التي يبنيها الإنسان في ذهنه حول المحيط الحضري قامت بعد طول معايشة وحضور ذهني لما يحيط به، وإن أي تعد عليها يشوه مابناه في الذهن وركبه حول جماليات الموقع أو مكوناته. يشير لينش ١٩٨٨م[١٧] مثلاً إلى أن صورة المدينة في ذهن السكان – أي الأشياء التي تظل ثابتة في ذهن السكان – مثل الممرات Paths، نهايات الطرق والحافات Edges، المقاطعات Districts، نقاط

---

(١٥) مصدر سابق – Dower, N. (1989), Ibid.

(١٦) Lynch, K. (1988), "Image of the City", MIT press: Mass., p.1- 3.

(١٧) مصدر سابق – Lynch, K. (1988), p. 4 - 6.

الاتصال والالتقاء Nodes، علامات الطرق Landmarks، ونحو ذلك كل ذلك يكون لدى السكان صورة ذهنية أو مجموعة صور ذهنية عن الوسط المحيط بهم Common mental Pictures، وهي تلك الصورة التي يحملها العدد الأكبر من السكان دون اختلاف بينهم، وذلك دلالة على التآلف والتلاؤم القائم بين السكان والمكان.

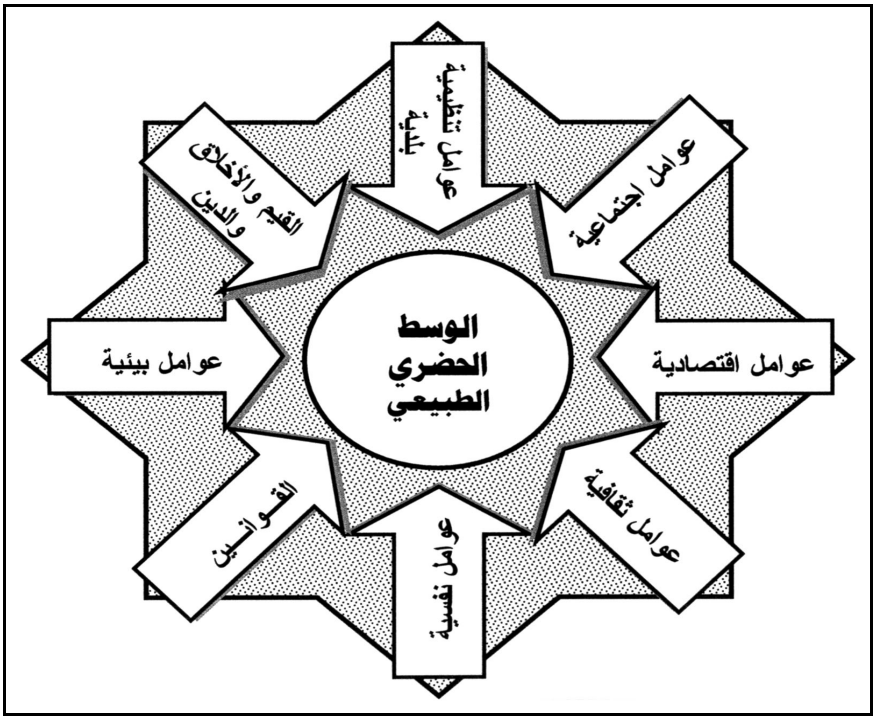

المصدر: من عمل الباحث.

شكل رقم (١): العوامل المؤثرة في التعامل مع الوسط الحضري

وإن معرفة الوسط الذي يحيط به بمكوناته وعناصره يعطي ساكنه أمناً نفسياً وعاطفياً Emotinal Security ويعطيه قدرة على بناء علاقة بينه وبين المكان الذي يعيش فيه، وهذا ما دعا البعض إلى تسمية أقرب الأماكن بـ Home Town المدينة – البيت لأن البيت أقرب وسط إلى الإنسان.

ومن جهة أخرى يؤكد ماجوير وفوت وفيزب[١٨] ١٩٩٧م ,Maguayer Foot, Vespe أهمية الوسط الذي يعيش فيه الإنسان من حيث مراعاة الضبط الحضري والتجميل بقولهم: إن مرضى المستشفيات إذا وضعوا في وسط جمالي، كالأشجار والحدائق، ساعد ذلك على سرعة شفائهم وقلل من حاجتهم إلى المسكنات، وعلى العكس يتزايد الإتلاف الحضري والسلوك العدواني في الوسط الحضري المشوه. وقد أشار إلى ذلك نوكس[١٩] ١٩٩٤م Knox في تتبعه "للدورة الحضرية" التي تنشأ على أثرها المناطق المشوهة حضرياً Slums، وذلك يحدث أشبه بعلاقة مكونة من حلقات في سلسلة تبدأ بظهور المناطق المشوهة حضرياً، وهذه تؤدي إلى الإهمال من قبل المسؤولين والناس Abandonment، ومن ثم إلى انهيار مكاني وحضري Physical Deferioration لينتهي بضواحٍ منهارة تماماً Decaying Nieghbarhood

التعاطف مع التعدي:

بناء على ماذكر نقول إن ما أوجده المخطط الحضري Urban Plan للمناطق كان مبنياً على دراسة مستفيضة متأنية ذات أبعاد مكانية وأطر زمانية عايشها الإنسان من حالة كونها مجرد أفكار إلى حالة تحولها إلى واقع مكاني يظهر كمسكن وشارع وأشجار ومبانٍ وأشكال محددة لها وظائف يتفاعل معها الساكن، بعد كل ذلك يأتي من يتعدى على المكان الحضري، ويضع فيه معول الهدم أو التشويه بقصد أو بغير قصد فيؤدي إلى ما يسمى بالإتلاف الحضري الطبيعي والاجتماعي والنفسي للمكان، الذي ينعكس على توليد "سلوك حضري" معتاد، من سمات هذا السلوك أنه متعاطف مع التغيير السلبي والتشويه دون أن يحرك ساكناً، بل ربما وقف ضد أي دعوة لمنع التشويه، باعتبار أنه تحول إلى سلوك مقبول وعام، وأن أي محاولة لمنعه ماهي إلا تكلف زائد وسير ضد التيار.

---

(١٨) مصدر سابق Maguayer, Foot, Vespe. (1997), p. 317-319.

(١٩) P. Knox. (1994), "Urbanization ", Prentic-Hall: N. J., p. 300.

ثانياً – جهود المدن والحواضر في مواجهة التعدي الحضري:

اضطرت المدن إلى تبني مناهج جديدة وارتدت حللاً غير معهودة لمواجهة التعدي الحضري، فتحصنت باللوائح والقوانين والعقوبات تارة وانتحلت أسماء جديدة تدل على وظيفتها وطبيعة تكوينها تارة أخرى، وربما جمعت بين الاثنين مع مايستجد بحسب ظروف كل مدينة.

يتحدث هول[٢٠] P. Hall, 1996 في كتابه المهم: "Cities of Tomorrow" عن أسماء جديدة ووظائف للمدن لم تكن معهودة. ومن العجيب أن يكون بعضها معروفاً منذ فترة مبكرة، مما يدل على وجود هذه المشكلة قديماً، فهناك مدينة الخير Good City، وهي منبثقة أساساً من مدن الخيال Cities of Imagination، وأن فكرة مدن الخيال انعكاس لمدينة الخير التي هيمنت أفكارها في الفترة من ١٨٨٠م إلى ١٩٨٧م؛ ذلك أنها قائمة على الخيال الذي يتخطى الواقع كالسعي إلى اتخاذ مدينة على قمة جبل تشرف على الناس من أعلى في منأى عن تناقضاتهم ومشكلاتهم، فمن ذلك المدينة الطوبائية Utobian City القائمة على الفضيلة أو ما يعرف بمبدأ " المدينة الفاضلة "، وهي كلها محاولات للخروج من مساوئ المدن واضطراباتها، وهناك مدن الحدائق Garden Cities، وهي محاولة لنقل جماليات الريف إلى المدن، أو هي ربط بين التحضر والريف، فهي وإن كانت حضرية التكوين والبناء لكن بقالب ريفي Agarden City in from but not in Function.

ومدن الحدائق هذه جاءت أساساً للتخفيف من الضغط السكاني على العاصمة لندن من خلال مخطط لندن الكبرى GLP، الذي وضعه أبيركرومبي Abercrombie في الأربعينيات، وهو يتمثل في إنشاء نحو ٨٢ مدينة حول العاصمة لندن عبر مراحل زمنية، وعلى امتداد ٤ حلقات تحيط بها، هي:

الدائري الداخلي Inner Urban ring، والدائري شبه الحضري Suburban

(٢٠) Hall, P. (1996), "Cities of Tomorrow " Blackwell: London, p. 2.

ring، ودائري الحزام الأخضر Green belt ring، ودائري الريف على الأطراف Outer Country ring، وهي في مجملها محاولة للضبط الحضري، ومنع التعدي الحضري، بخاصة الحزام الأخضر الذي من أهم وظائفه:

١ – الجانب الجمالي حول لندن مع كونه متنفساً بيئياً.

٢ – منع طغيان ما حول العاصمة لندن عليها.

٣ – منع التوسع غير المرغوب للعاصمة لندن.

ولذلك فإن دخول مدن الحدائق التي تطور على أثرها مفهوم " المدن التوابع " Satellite Towns ما هو إلا سلسلة للتخلص من ضغط المدن الكبرى، واستمرار برنامج المدن الجديدة في السبعينيات، والثمانينيات، والتسعينيات؛ لكنه ربط هذه المرة بالتوسع السكني في بريطانيا.

وعموماً فإن مهمة المدن الجديدة طبقاً لما ذكره باسيوني[٢١] Pacione (٢٠٠١م) هي:

١ – الرغبة في توفير أقصى فرص للعمل للسكان.

٢ – إيجاد تنوع لأنماط الإسكان مع إعطاء فرصة للقطاع الخاص في ذلك.

٣ – تحقيق كثافة سكانية أكثر انتشاراً دفعاً للتزاحم.

٤ – إيجاد نظام شبكي للنقل للربط بين المدن.

٥ – إيجاد أنظمة متعددة للعمران والتخطيط الحضري، بما يساعد على الضبط الحضري في المدن كالعلاقة بين المركز والأطراف.

وقد تكرر الوضع في مدينة باريس للتخلص من التعدي على المدن بنشر سكان العاصمة وذلك بدءاً من عام ١٩٦٥م عن طريق مخطط "Urban Management Plan"، وذلك لضبط نمو المدينة ولإيجاد بدائل مكانية لاستيعاب سكانها؛ حيث توقع السكان أن ينمو من ٨,٥ ملايين نسمة عام ١٩٦٥م إلى ١٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م، وذلك من خلال ٨ مدن حول العاصمة، تضم كل منها ٦٥٠ ألف نسمة، ثم قلل العدد إلى ٥

(٢١) Pacione, M. (2001), " Urban Geography", p. 182.

مدن وهي ليست على غرار المدن البريطانية القائمة على الاعتماد على نفسها Self-Contained، بل هي تبع لباريس بنظام المدن التوابع.

أما الولايات المتحدة فقد تطورت فيها مسميات لمدن متعددة كان أبرز مقاصدها مسايرة الامتداد الحضري الذي يتوافق مع بدايات الاستيطان للمهاجرين الأوائل، ثم استمر الوضع مع ظهور تنوع في المدن بما يفصح عن وظائفها، منها مثلاً مدن الشركات Company Towns التي تبين كيف قامت بعض المدن اعتماداً على التنقيب أو التعدين، مدن الاستثمار العقاري Real-Estate Towns، مدن الحزام الأخضر Green-belt Towns وهي جمالية، مدن السكك الحديدية Rail-Rood Towns عند المحطات الكبرى، مدن القوى المحركة Power Towns، والمدن التوابع Satellite Towns، وذلك في عام ١٨٣٢م إلى عام ١٩٧٠م، ويلاحظ أنها تمتد على شكل نطاقات في الشرق والوسط وأقصى الغرب. ومن جهة أخرى يؤكد نوكس[٢٢] ١٩٩٤م P. Knox أنه من المتوقع أن تواجه الولايات مشكلة حضرية كبيرة، وهي أن سمات التحضر الخاصة بالقرن العشرين صارت تاريخاً ولم يعد لها حضور فعلي؛ فالولايات المتحدة الآن تواجه تحضراً جديداً هو عصر مدن ما بعد الصناعة Post-industrial، ومدن ما بعد العصرنة Post-modern، ومدن تعدت حدودها الضواحي Post-suburban، وهذا يدل على ظهور مشكلات جديدة تتوافق مع هذه التغيرات.

كل ما مر يؤكد رغبة المدن في تأكيد سمتين أساسيتين:

١ – شخصية المدينة الحضرية التي تفصح عن وظيفتها دون تشويه.

٢ – المحافظة المستمرة على تلك الوظيفة مع مراعاة التطور.

ثالثاً – الضوابط الشرعية للعمران:

تتكامل صورة الضبط الحضري من منظور شرعنا الحنيف الذي حدد وضبط كل معالم الوسط الذي يعيش فيه الإنسان مهما صغر هذا الوسط أو كبر، بل وضع للإنسان خطوطاً عامة إذا سار على طريقها ضمن له ذلك ضبطاً

(٢٢) Paul, Knox. (1994), "Urbanization ", Prentic-Hall: N. J., p. 408.

حضرياً خالياً من التعدي. ويزداد الضابط الشرعي أنه يربط بالأعمال التي يثاب عليها الإنسان أو يعاقب في الدنيا والآخرة.

وقد حددت معالم المدينة الإسلامية بما يعرف الآن بنظام استخدام الأراضي، فهي تتكون من (انظر الشكل رقم ٢):

١ – المسجد الجامع.

٢ – مقر ولي الأمر.

٣ – دار القضاء والإمارة والشرطة.

٤ – الأسواق وملحقاتها.

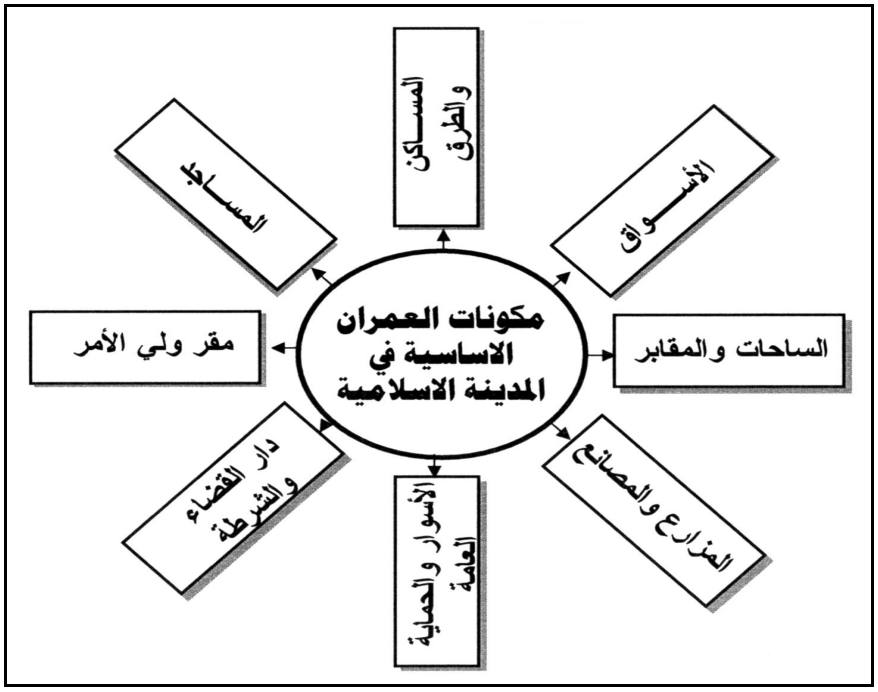

المصدر: من عمل الباحث.

شكل رقم (٢)

٥ – المساكن وملحقاتها.

٦ – الساحات والرحب العامة والطرق والمقابر.

٧ – المزارع والسواد والمصانع، والسواد جماعة النخل والشجر لخضرته واسوداده(٢٣).

٨ – الأسوار والبوابات.

وقد تزيد هذه العناصر بحسب طبيعة موقع المدينة إن كانت على الساحل أو على النهر أو كانت جبلية، كما أنها تتنوع بحسب وظيفة المدينة أيضاً. كل هذه العناصر لها ضوابط دقيقة تمنع من التعدي عليها، ومدار ذلك على حديث شريف للنبي – صلى الله عليه وسلم – يقول فيه: "لا ضرر ولا ضرار"، وقبل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾، الأعراف / الآية ٨٥.

وحدد الماوردي(٢٤) لماذا يسكن الإنسان الأمصار والمدن بما يأتي:

١ – أن يستوطنها أهلها طلباً للسكون والدعة.

٢ – حفظ الأموال من استهلاك وإضاعة.

٣ – صيانة الحريم والحُرَم من انتهاك ومذلة.

٤ – التماس ماتدعو إليه الحاجة من متاع وصناعة.

٥ – التعرض للكسب وطلب المادة.

ولا يمكن لهذه المطالب أن تتحقق مع وسط حضري يسود فيه التعدي والتجاوز والإتلاف. ومن ذلك مثلاً ما ذكره ابن ضويان(٢٥) في قوله:

"وحرم أن يتصرف في طريق نافذ بما يضر المار، كإخراج دكان ودكة وجناح وساباط وميزاب، ويضمن ماتلف به، ويحرم التصرف بذلك في ملك غيره أو هوائه أو درب غير نافذ إلا بإذن أهله".

---

(٢٣) ابن منظور، "لسان العرب الوسيط"، (٢/ ٢٣٤).

(٢٤) الماوردي، (١٩٨١م)، تسهيل النظر وتعجيل الظفر بأخلاق الملك وسياسة الملك"، تحقيق محيي هلال السرحان، مراجعة حسن الساعاتي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ١٦١ – ١٦٢.

(٢٥) ابن ضويان، إبراهيم بن محمد، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، "منار السبيل في شرح الدليل"، المكتب الإسلامي، بيروت، ج١، ص ٣٤٧.

يتضح من هذه الفقرة بعض مكونات المدينة الإسلامية وعموم المدن، ومقدار دقة الضبط الحضري منعاً للتشويه والإتلاف. و"المسرف" في الشرع يحجر عليه مثله مثل "السفيه"، وكلاهما إذا لم يُقَوّم سلوكه صار من معاول الهدم في الناس والمجتمع. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾، الأعراف / الآية ٨٥، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾، الروم/ الآية ٤١.

وفي المقابل دعا الشرع إلى الإحياء لحديث: "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له" حسنه الترمذي، وذلك في باب "إحياء الموات". ونهى عن إتلاف الموارد أو تعطيلها، أو بناء بعض الأبنية لمجرد العبث والتمتع من غير غاية ولا سيما إذا كان من الممكن أن ينتفع بها المجتمع، قال تعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾﴾، الشعراء / الآية ١٢٨.

ويمكن تقصي الضوابط الشرعية التي وضعها الشرع في مجالات ثلاثة، هي:

- **أولاً:** ضوابط الجوار.
- **ثانياً:** ضوابط المرافق العامة.
- **ثالثاً:** ضوابط المؤجر والمستأجر.

وللوقوف على دقة هذا الجانب في حضارتنا وفي المدن الإسلامية قبل أن تعرفها الحضارة الغربية نذكر ما يأتي:

ضوابط الجوار في الشرع:

ضبط الشرع علاقات الجوار ومنع التعدي على الجوار والحي والمجتمع، **قال ابن أبي تغلب**(٢٦): "ويحرم على الشخص أن يجري ماءً في أرض غيره أو سطحه – أي سطح غيره – بلا إذن صاحب الأرض".

(٢٦) ابن أبي تغلب، الشيباني، (١٩٨٣م)، "نيل المآرب بشرح دليل الطالب"، ج ٢، مكتبة الفلاح، الكويت، ص ٣٨٨.

وقال أيضاً:

"ومن له حق ماءٍ يجري على سطح جاره لم يجز لجاره تعلية سطحه يمنع جري الماء لإبطال حقه أو ليكثر ضرره".

ويضيف: " وحرم على الجار أن يحدث بملكه ما يضر بجاره كحمام يتأذى جاره بدخانه، وكنيف – أي مرحاض – يتأذى جاره بريحه، ورحى يهتز بها حائطه، وتنور يتعدى دخانه إليه، لقول النبي – صلى الله عليه وسلم – "لا ضرر ولا ضرار"، أخرجه الإمام مالك في الموطأ. ويحرم على الإنسان التصرف في جدار جار أو جدار مشترك بين المتصرف وغيره بفتح روزنة – وهي الخرق في الحائط أشبه الكوة – أو بضرب وتد إلا بإذنه، وكذا وضع خشب على جدار جاره أو المشترك إلا أن لايمكن تسقيف إلّا به فيجوز بلا ضرر"[٢٧].

ضبط المرافق العامة:

كما ضبط الشرع المرافق العامة المشتركة بين الناس التي يرتفقها أو ينتفع بها المجتمع. يقول ابن ضويان وابن أبي تغلب[٢٨]:

"وحرم أن يتصرف في طريق نافذ بما يضر المار كإخراج دكان، ودكة، قال في القاموس: الدكة بالفتح، والدكان بالضم: بناء يُسطح أعلاه للمقعد، والدكان: الحانوت. قال في الشرح: أما الدكان فلا يجوز بناؤه في الطريق، ولأنه إن لم يضر حالاً فقد يضر مآلاً. وجناح – أي حرم عليه إخراج جناح – وهو الروشن على أطراف خشب أو حجر مدفونة في الحائط، وساباط – وهو سقيفة بين حائطين تحتهما طريق – وميزاب فيحرم إخراجها إلا بإذن الإمام أو نائبه، ويضمن ما تلف به لعدوانه – إن لم يكن أذن – فإن لم يكن عبور محمل ونحوه لم يجز وضعه ولا إذنه فيه، ويحرم التصرف في ملك غيره أو هوائه، أي هواء غيره إلا بإذنه أو في درب غير نافذ إلا بإذن أهله، أي أهل الدرب الذي هو غير

(٢٧) المرجع السابق نفسه، ص ٣٨٩.

(٢٨) ابن ضويان، "منار السبيل"، (١/ ٣٧٤)، وابن أبي تغلب، "نيل المآرب" (١/ ٣٩٠).

نافذ إذا فعله فيه، لأنه نوع تصرف في ملك الغير يتضرر به فلم يجز إلا بإذن مالكه.."

وفي موضع آخر يضيف ابن ضويان وابن أبي تغلب قولهما[٢٩]:

"ومن أتلف ولو سهواً مالاً لغيره ضمنه لأنه فوّته عليه، فوجب عليه ضمانه، ومن أوقف دابة بطريق ولو واسعاً ضمن ما تلف بذلك الفعل لتعديه به؛ لأنه ليس له في الطريق حق، ومن اقتنى كلباً عقوراً أو أسود بهيماً أو أسداً أو ذئباً أو جارحاً أو هراً تأكل الطيور وتقلب القدور فأتلف شيئاً ضمنه، ومن أجج ناراً بملكه فتعدت إلى ملك غيره بتفريطه ضمن لتعديه".

وفي موضع آخر قالا[٣٠]: "ومن حفر تعدياً بئراً قصيرة فعمقها آخر فضمان تالف بينهما لأن السبب حصل منهما، وإن وضع واحد حجراً أو نحو تعدياً فعثر فيه إنسان فوقع في البئر فالضمان على واضع الحجر دون الحافر لأن واضع الحجر كالدافع، ومن أتلف إنساناً، أو أتلف جزءاً منه بمباشرة أو سبب إن كان عمداً فالدية في ماله".

ضوابط المؤجر والمستأجر:

ومن حقوق المستأجر والمؤجر، يقول: إن على المؤجر ترميم الدار المؤجرة، وإصلاح المنكسر وإقامة المائل من سقف وبناء وحائط وبلاط وتطيين السطح وتنظيفه، وإصلاح البركة وأحواض الحمام وإصلاح مجاري المياه وسلاليم السطح، أما المستأجر: فعليه تفريغ البالوعة والكنيف – المرحاض – وكنس الدار عن القمامة والزبل إن حصل بفعله كما لو طرح جيفاً أو تراباً أو غيرهما[٣١].

مما مر آنفاً يمكن الوقوف على كثير من ضوابط الشرع الحنيف في العمران وحقوق الجوار وحقوق المجتمع بما يمنع التعدي وبما يجعل البيئة الحضرية

(٢٩) المرجع السابق، (١/ ٤٣٩).
(٣٠) المرجع السابق، (٢/ ٣٣٠).
(٣١) ابن أبي تغلب، (١/ ٤٣٠).

صالحة للسكن والاستقرار والإبداع، كما يتحقق فيها الجمال والراحة النفسية. يقول ابن خلدون – رحمه الله –: عند إنشاء المدن لابد من مراعاة ثلاثة ضوابط(٣٢):

- **الأول:** دفع المضار.
- **الثاني:** جلب المنافع.
- **الثالث:** تسهيل المرافق لها.

ولايمكن بطبيعة الحال تحقيق ذلك إلا بالضبط الحضري للسلوك العام للأفراد. (انظر الشكل رقم ٣).

رابعاً – الخطط الحضرية الهيكلية لمدينة الكويت (١٩٥٠ – ٢٠٠٣م):

لابد لنا بعد هذا العرض من التحول إلى حالة الدراسة، وهي مدينة الكويت.

انتقلت الكويت منذ أوائل الخمسينيات إلى مايمكن تسميته بـ " المدينة المخططة "، وفق استراتيجيات مدروسة تحدد إطارها الحضري وآفاقها المكانية واستخدام الأرض فيها عبر حلقات زمنية متصلة يتناقلها مخطط هيكلي سابق، ويتسلمها مخطط هيكلي لاحق.

فمنذ نهاية الأربعينيات وبداية ظهور أثر عوائد مبيعات النفط تعرضت البلاد لتدفق متسارع من الهجرات العربية وغير العربية سعياً وراء حياة أفضل وفرص أكبر، صاحب ذلك دخول مشاريع جديدة، فضاقت عليهم المدينة القديمة بما رحبت، ولم تعد قادرة على استيعاب هذه الأفواج والأفكار الجديدة التي استدعت أرضاً أوسع وتنظيماً حضرياً أكثر دقة وتفصيلاً مما هو قائم في المدينة داخل السور، فاقتضى الأمر استدعاء من يضع تصوراً للمستقبل الحضري على وجه السرعة مع الإتقان والقدرة على مواءمة الماضي مع الحاضر بخطوات ثابتة قادرة على تفهم التغير الجديد الذي طرأ على المدينة القديمة التي كانت تمثل بحق مايعرف بـ " المدينة العربية الإسلامية " بكامل

(٣٢) وليد المنيس، (١٤١٦ – ١٤١٧هـ)، (١٩٩٥-١٩٩٦م)، " الحسبة على المدن والعمران "، حولية كلية الآداب، العدد ١٦، الرسالة (١٠٦)، ص ٥٢.

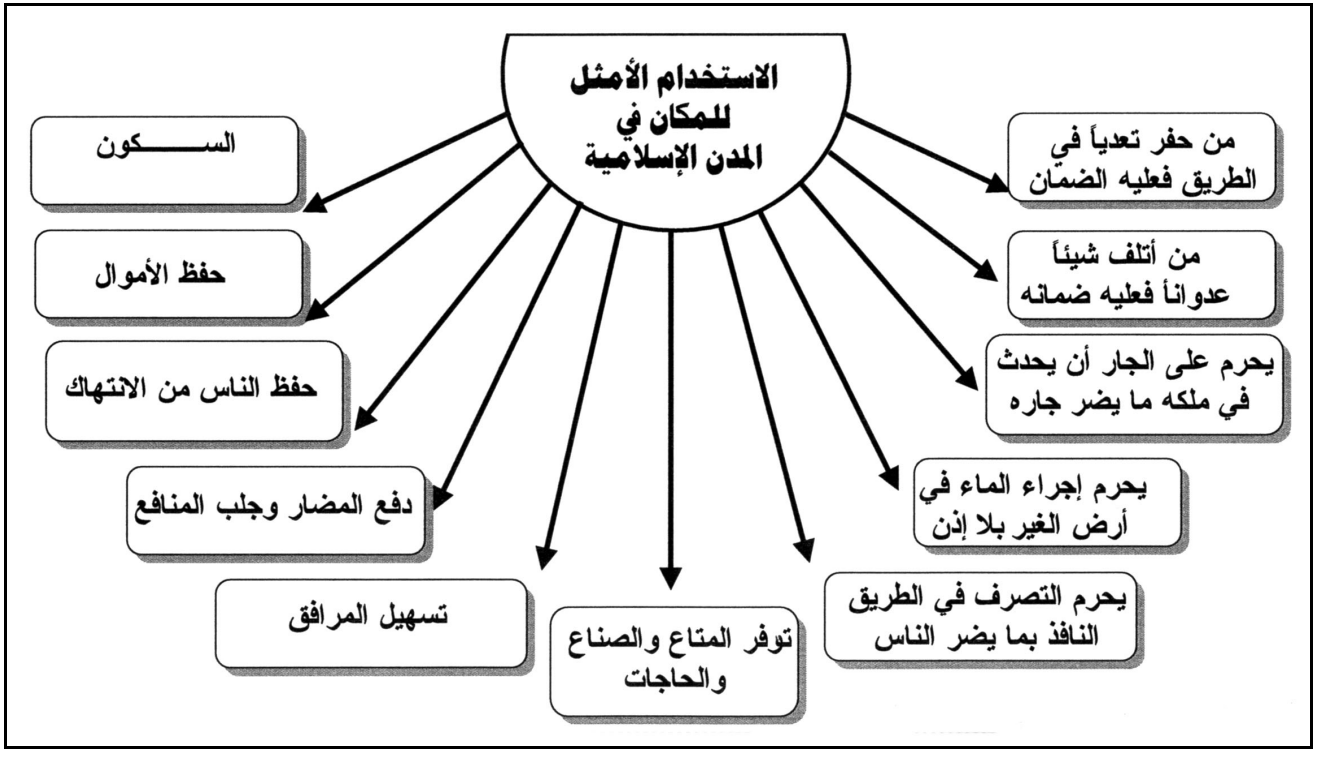

المصدر: من عمل الباحث أما بشأن الضوابط فهي مستوحاة من نيل المآرب لابن أبي تغلب، ومنار السبيل لابن ضويان.

شكل رقم (٣) الضوابط الشرعية للحواضر واستخدام الأرض

وحداتها المعتادة لتتحول إلى مدينة الكويت العربية الإسلامية المخططة على النظام الغربي العصري، إن صح التعبير كما سيأتي.

لقد عملت هذه الخطط على نقل مدينة الكويت من مرحلة إلى أخرى إلى أن وصلت بها إلى مرحلة المدينة الكبرى Metropolis، وسنتناول هذه الخطط فيما سيأتي، (انظر الشكل رقم: ٤).

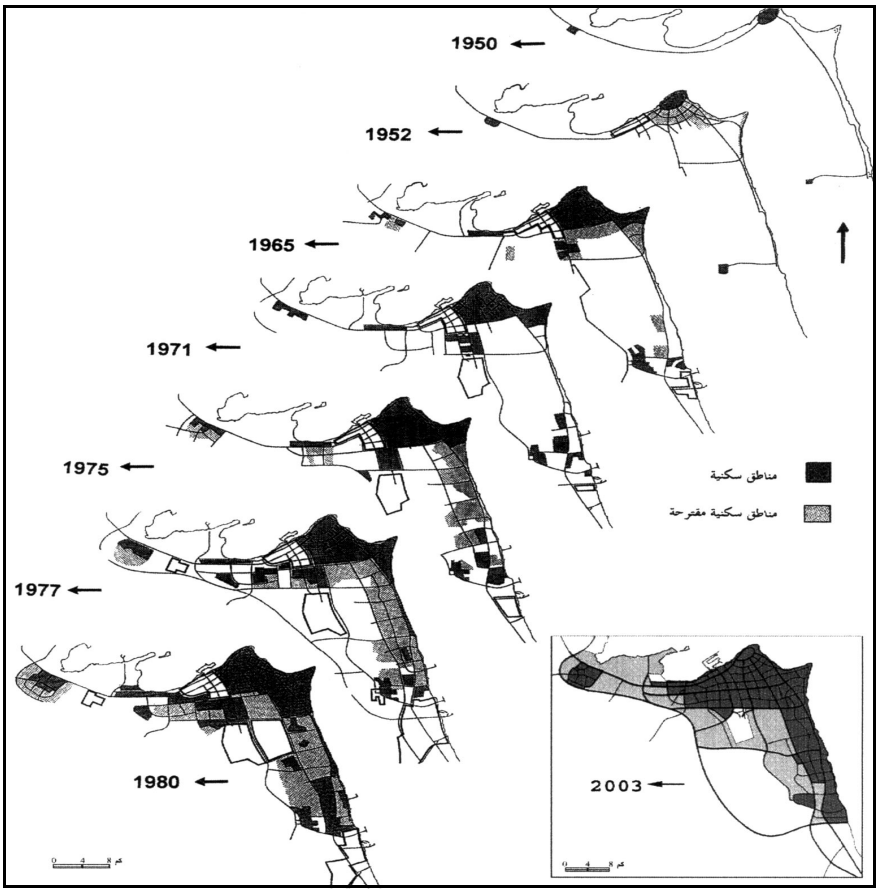

المصدر: من عمل الباحث.

شكل رقم (٤): تطور النمو الحضري وشبكة الطرق بدولة الكويت من عام (١٩٥٠ – ٢٠٠٣م)

المخطط الهيكلي (١٩٥٠ – ١٩٦٥م):

يمتاز هذا المخطط الذي وضعته استشارية بريطانية هي مونوبوريو – سبنسلي – ماكفرلن بأهميته الكبيرة لعدة أسباب هي:

١ – هو أول مخطط حضري على النمط الأوروبي، بمعنى هو بداية الانفصال عن العمارة العربية – الإسلامية على الطراز الخليجي.

٢ – وضع المخطط الهيكلي على أساس الطرق الدائرية والطرق الشعاعية، كما أدخل نظام الضواحي وفصل الضواحي أو الاستخدام السكني بالحزام الأخضر Green Belt، كما وزع بقية الاستخدامات توزيعاً مدروساً.

٣ – غطى هذا المخطط مدينة الكويت داخل السور وامتد خارج السور إلى الدائري الثالث، وظهر في هذا الامتداد استعمالات الأراضي، ووظائف المكان Urban Land - use كالاستخدام التجاري والسكني، والخدمات الصحية، والمرافق العامة(٣٣).

مخطط البلدية (١٩٦٧ – ١٩٧٠م):

بلغ عدد سكان الكويت نحو ٢٠٦,٤٧٣ نسمة في عام ١٩٥٧م، ثم ارتفع إلى ٣٢١,٦٢١ نسمة في عام ١٩٦١م، هذا النمو المتسارع جعل عمر المخطط الهيكلي الأول ١٩٥٢م عمراً قصيراً نوعاً ما، بحيث استدعى الأمر تبني مخطط جديد على وجه السرعة، وكان ذلك عام ١٩٦٧م بإشراف البلدية، حيث امتدت المدينة إلى مشارف الدائري السادس، وتعمقت المدينة نحو الداخل بعيداً عن الساحل بعض الشيء.

وصاحب هذا المخطط مع ماسبقه ظهور نحو ٤٠ منطقة سكنية.

المخطط الهيكلي (١٩٧٠– ١٩٩٥م):

في أواخر ١٩٦٨م تطلب الأمر استدعاء شركات عالمية لوضع مخطط

---

(٣٣) انظر بلدية الكويت، (١٩٨٠م)، " التطور العمراني "، (صدر بمناسبة مرور ٥٠ سنة على تأسيس بلدية الكويت)، ص ٢٤- ٢٦.

هيكلي متكامل بعد ثلاث سنين من تطبيق مخطط البلدية، فجاء المستشار الأجنبي كولن بوكانن C.Buchanan، ووضع مخططه الهيكلي لعام ١٩٧٠م الذي توسع كثيراً وتوغل مزيداً نحو الداخل وشمل:

١ – الخطة بعيدة المدى.

٢ – الخطة الطبيعية القومية.

٣ – المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية.

٤ – المخطط الهيكلي لمدينة الكويت.

أ – **الخطة بعيدة المدى:** وهي تتناول التوقعات البعيدة المدى للنمو السكاني والعمالة والحركة المرورية فيما يتعلق بالمركبات؛ حيث قدر النمو السريع بنحو ٣٪، وبمقتضاه يصل عدد السكان إلى نحو مليوني نسمة عام ١٩٨٥م، أما في حالة النمو البطيء – أي مع انقطاع الهجرة – فيتوقع أن يصل إلى ذلك الحجم عام ١٩٩٧م، كما قدر نمو السيارات بمقدار ١٠٪ سنوياً.

ب – **الخطة الطبيعية القومية:** وقد خصصت أراضي للنمو العمراني فوق ثلاثة نطاقات:

١ – مابين السالمية والأحمدي والصليبيخات والجهراء لاستيعاب ٥٢٠ ألف نسمة على شكل مثلث قاعدته على الساحل ورأسه نحو الداخل.

٢ – جنوب الأحمدي باتجاه الصليبيخات والجهراء لاستيعاب نحو مليوني نسمة.

٣ – الأراضي الأخرى لاستيعاب مليون آخر.

والخلاصة أن هذا المخطط انتقل إلى مرحلة الخطة العامة Master Plan التي تغطي البلاد كلها.

ج – **المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية:** ويغطي المنطقة الحضرية المتاخمة للساحل المسكونة فعلاً مع تحديد المراكز المتصلة بها للتدرج الحضري وهي:

١ – مدينة الكويت كمركز رئيسي وعاصمة للبلاد.

٢ – مركز ثانٍ جنوب الدائري السادس غرب الفنطاس لخدمة نحو ٥٠٠ ألف نسمة.

٣ – إنشاء سبعة مراكز من الدرجة الثالثة تجارية وإدارية هي السالمية، الفروانية، الصليبيخات، الفحيحيل، الجهراء، المسيلة لاستيعاب ١٠٠ ألف نسمة.

٤ – مراكز الضواحي.

د – **المخطط الهيكلي لمدينة الكويت:** والمعني بها المنطقة المحصورة بالسور القديم قبل إزالته لتحويلها إلى مركز ثقل تجاري وثقافي وحكومي مع رفع عدد سكانها إلى ٨٠ ألف نسمة، ودعت إلى إعادة نحو ٩٠٠٠ نسمة من الكويت مع أسرهم للسكن في المركز وتقليل غير الكويتيين.

والخلاصة أن هذا المخطط امتاز بما يأتي:

١ – انتقل إلى مرحلة أوسع، وهو المستوى المتروبولتياني.

٢ – حدد أوجه التوسع مكانياً وزمانياً، وما يتصل بذلك من نمو سكاني وعمالة.

٣ – تناول فترة أطول ما بين ١٩٧٠م إلى ١٩٩٥م.

المخطط الهيكلي للأعوام من (١٩٩٧ – ٢٠٠٠م): للمستشار شانكلاند كوكس[٣٤] S. Cox:

ودعت الحاجة إليه بعد أن تدفق السكان، وحدث تغيير في المعدلات التي وضعها المخطط السابق والحاجة إلى مزيد من التوغل، فتم استدعاء استشارية عمرانية جديدة هي شانكلاند كوكس.

وضعت الخطة لتشمل ثلاثة مواضع حضرية بالمفهوم العام هي:

١ – المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية.

٢ – المخطط الهيكلي لمركز المدينة.

---

(٣٤) Master Plan for Kuwait First Review. (1977), vol. 3, Shankland Cox, Partnership, p. 95.

٣ – الخطة الطبيعية القومية.

امتد هذا المخطط مكانياً إلى ما وراء المطار، واستخدم حزاماً أخضر مشابهاً لما وضعه المخطط الهيكلي الأول لكن هذه المرة يقع خلف المطار، ويمتد من الأحمدي حتى منطقة الدوحة في الغرب وإلى الجهراء.

استعان المخطط بسنة الأساس ١٩٧٥م بداية لتقديراته، وامتدت تقديراته إلى عام ٢٠٠٠م، حيث توقع أن يصل السكان فيها إلى ٢,٧٦ مليون نسمة، وقدر أن الكويتيين سيرتفعون إلى ٥٢٪ من السكان مع حلول عام ١٩٨٠م، كما أكد إحياء مفهوم "المدن الجديدة" بعد أن قدر أنه لايمكن الامتداد لما وراء الدائري السابع على أن تستوعب كل مدينة ½ مليون نسمة؛ واحدة في رأس الصبية، وأخرى في الخيران.

المخطط الهيكلي (١٩٨٣ – ٢٠٠٥م) لبوكانن(٣٥):

جاء هذا المخطط عقب مخطط شانكلاند الذي طبق من سنواته نحو ٦ سنوات فقط (١٩٧٧ – ١٩٨٣م) فاستدعى الأمر وضع مخطط هيكلي آخر بحلول عام ١٩٨٣م معتمد على سنة ١٩٨٠م بوصفها سنة أساس لتقديراته السكانية والتنموية.

ولقد سار على خطى مخطط بوكانن السابق؛ ذلك أنه هو ذاته الذي استدعي مرة أخرى.

شملت تقديراته وخطوطه العامة ما يأتي:

١ – **الخطة البعيدة المدى:** وهي تقديرات للسكان والعمالة والتنمية، حيث قدر السكان بنحو ٢,٨٠٠,٠٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠٠٥م.

٢ – **الخطة الطبيعية القومية:** تغطي كل البلاد، وتظهر فيها جميع أنواع الاستخدام وأبعاده ومعوقاته والموارد.

(٣٥) C. Buchanan and Partners, Jan. (1983), Master Plan for Kuwait: Second Review, vols. 1, 2, 3, Kuwait Municipality.

٣ – **الخطة المتروبوليتانية الهيكلية:** وتشمل المنطقة المأهولة بالسكان والممتدة من مركز المدينة على طول الساحل إلى الجنوب مع أشكال توغلها نحو الداخل، وقدر فيها السكان عام ٢٠٠٥م بنحو ٢,٨٠٠,٠٠٠ نسمة كما تقدم.

٤ – **الخطة الهيكلية لمركز المدينة:** وهي تتناول أبعاد المخطط الحضري للمدينة القديمة وأشكال نموها بالإشارة إلى التغيرات التي طرأت على تقديرات العمالة والسكان والوظائف والسيارات التي وضعها المخطط السابق، وأثرها على مخططها العام.

المخطط الهيكلي ١٩٨٩/١٩٩٠م – ٢٠١٥م (البلدية/ اتكنز/ المرزوق):

وهو أحدث الخطط، وكان يفترض أن يطبق في أواخر الثمانينيات لولا حدوث كارثة الغزو العراقي الغادر الذي أتلف ودمر كل التقديرات السابقة، فاستدعى أن يعيد هذا المخطط تقديراته وتصوراته من جديد بالنسبة لما كان ما قبل الغزو وما بعد التحرير بعد اختلال حجم السكان، والعمالة، والموارد.

ولعل أبرز طابع لهذا المخطط هو إعادة البناء بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى تصورات المستقبل على خطى الخطة السابقة، لهذا فهو أثقل مخطط على كاهل أصحاب القرار، إن صح التعبير، وهو أشبه بالمخطط الهيكلي الأول الذي انتقل بالمدينة من حالة ما قبل اكتشاف النفط إلى الكويت مع الاقتصاد النفطي. (انظر الشكل رقم ٤).

خلاصة التخطيط الحضري للفترة (١٩٥٢ – ٢٠١٥م):

من خلال ما استعرض بوجه عام أمكننا الوقوف على جملة من السمات العامة للتخطيط الحضري في الكويت فيما يتصل بموضوع هذا البحث، منها أن مدينة الكويت:

١ – مدينة مخططة حضرياً عبر أبعاد مكانية، وزمانية، ورقمية، وأطر قانونية، بما يجعلها مدينة "منضبطة حضرياً" غير قابلة لأي نمط من أنماط التعدي الحضري.

٢ – نمت عبر مراحل مخططة مدروسة، كل حلقة زمنية تتصل بأخرى بما لايدع مجالاً لأي نمو غير مدروس أو تعد متعمد أو غير مقصود.

٣ – عرفت نظام الضبط الحضري Zoning والضبط البلدي منذ فترة مبكرة قبل النفط ومع ظهور البلدية في الثلاثينيات، ثم ظهور البلدية في العصر النفطي الذي شمل جميع أنواع الضبط الحضري والمواصفات العمرانية والمكانية التي تضمن نمواً مدروساً متوازناً – كما سيأتي.

٤ – اتخذت النظام الحلقي أو النصف الدائري في شكل الامتداد، الذي يقطعه الطرق الشعاعية الخارجة من بوابة السور القديم، (كل ذلك محدد مكانياً على وجه الدقة).

خامساً – ضوابط البلدية في الكويت:

حرصت البلدية منذ ظهور المدينة المعاصرة على مسايرة الضبط الحضري حفاظاً على شكلها العام وبنيتها الداخلية. وليس هذا بجديد، بل عرفت البلدية ذلك حتى قبل اكتشاف النفط(٣٦).

فقد عرفت مدينة الكويت الضبط الحضري منذ فترة مبكرة على الرغم من أن المدينة التي أسسها الأولون قد قامت في البداية بمؤثرات القرابة الاجتماعية، والظروف المحيطة بالمنطقة.

أما بعد اكتشاف النفط وظهور الخطط الحضرية التي أشرنا إليها فإن قوانين الضبط الحضري لاتدع لأحد مجالاً لأن يتعدى على المدينة من غير وجه حق، بل يمكن القول إنه بتأمل الاشتراطات والمواصفات المذكورة يصل المطلع إلى تصور مدينة الكويت كما يريدها التنظيم البلدي، وفي الوقت نفسه يتلمس ويتعرف مواضع الخلل والتعدي على المدينة.

لهذا سنستعرض هذه الضوابط في مناطق السكن الخاص، ومواصفات المجمعات السكنية والتجارية حيث سنتعرف من خلالها هذه الضوابط.

---

(٣٦) انظر مثلاً: وليد المنيس، (١٩٩٦م)، "أوجه التشابه بين قرارات البلدية ونصوص الحسبة وآثارهما في الضبط الحضري لمدينة الكويت في بداية الخمسينيات"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٢.

أ – دور البلدية في الضبط العام ومنع التعدي الحضري:

إن البلدية تعتبر من أقوى الأجهزة الحضرية في الضبط الحضري في البلاد من خلال تتبع مهامها قديماً وحديثاً:

"تأسست البلدية في سنة ١٣٤٨هـ (١٩٣٠م)، وذلك بتكوين جهازها المتواضع، وعلى رأسه المجلس البلدي، وكانت تباشر جميع السلطات البلدية والحكم المحلي التي شملت الرقابة على المهن والحرف والغوص والعمل والعمال والتجارة والصحة وشق الطرق وإنارتها والتشجير ومايرتبط بذلك من تنظيم وتخطيط للأراضي"(٣٧).

وفي عام ١٩٥٤م نصت المادة الأولى من قانون البلدية على ما يأتي: "البلدية شخصية حكمية ذات استقلال مالي تعمل على تقدم المدينة عمرانياً وصحياً واجتماعياً ومدنياً"، ولها جهاز تنفيذي يضم إدارات وأقساماً متعددة، وفي عام ١٩٦٠م نصت المادة الثانية على أن تعمل البلدية على تقدم الكويت عمرانياً وصحياً عن طريق تنظيم المدينة وتجميلها ورقابة الصحة العامة وتأمين سلامة المواد الغذائية والمحافظة على الراحة العامة في المساكن والطرقات واتخاذ مايؤدي إلى تقدم الكويت ورفاهية سكانها.

وفي عام ١٩٦٤م ألحق بها ٩ إدارات (إدارة البناء، إدارة التنظيم، إدارة المساحة، إدارة الأغذية والتراخيص، إدارة النظافة العامة وأشغال الطرق، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون الإدارية، إدارة المطافي، أمانة سر المجلس البلدي).

وفي عام ١٩٧٩م ظهر مرسوم تنظيم أعمال البناء الذي يحدد مواصفات استخدام المباني، والقرارات التابعة التي من أبرزها قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٥م والتعديلات عليه فيما يتعلق بالضبط الحضري (انظر الشكل رقم ٥) بشأن مواد هذا القرار المتعلقة بموضوع البحث، وهو ضبط التعدي الحضري.

---

(٣٧) التطور والعمران في الكويت، مصدر سابق، ص ١٨.

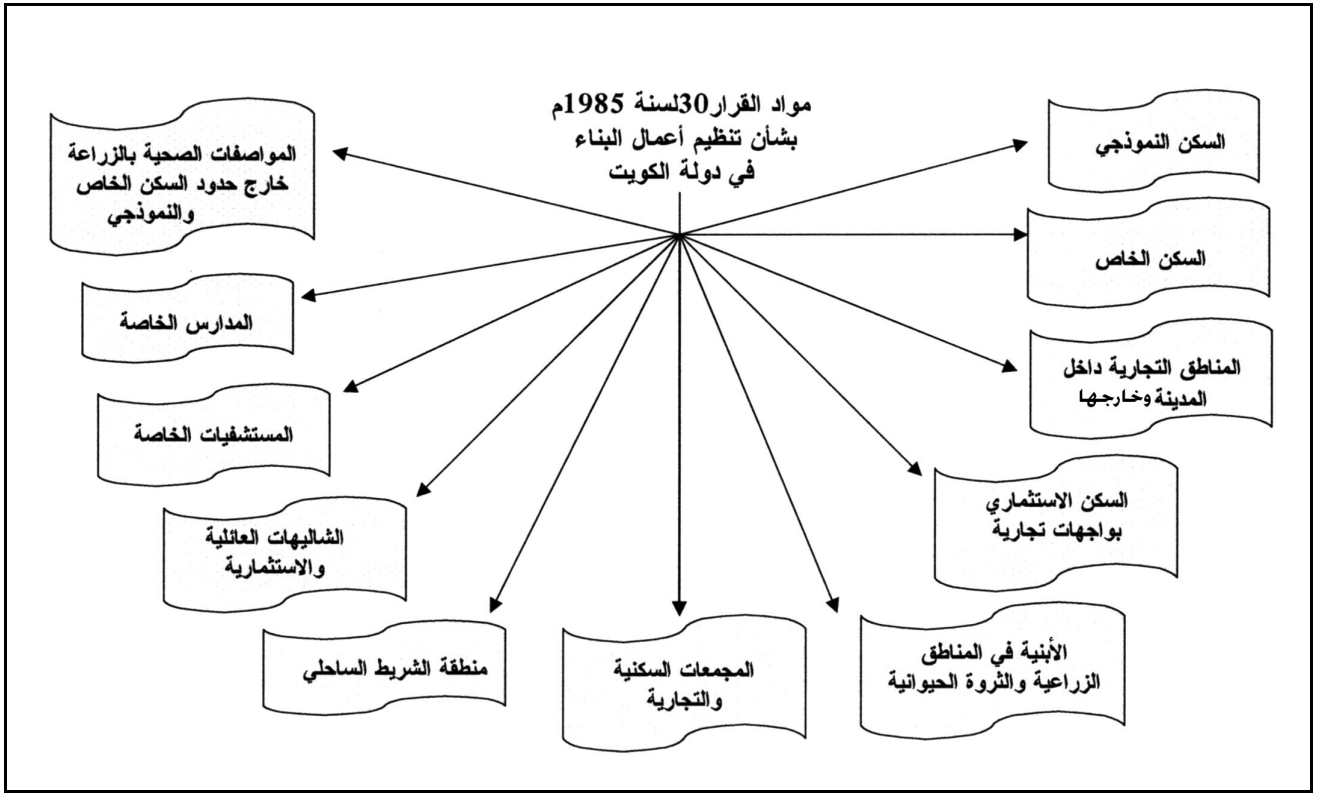

المصدر: من عمل الباحث، مستوحى من مواد القرار ٣٠ لسنة ١٩٨٥م.

شكل رقم (٥): الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالأبنية في دولة الكويت.

ب – الضوابط العامة للبناء والزراعة التجميلية في المدينة:

وضع قانون البلدية رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٥م جملة من الضوابط الخاصة بالزراعة أمام السكن الخاص والنموذجي (شكل رقم ٦) وكذلك الضوابط الخاصة بالمجمعات السكنية والتجارية داخل المدينة (شكل رقم ٧، ٨).

بالنظر إلى الأشكال ذات الأرقام (٦، ٧، ٨)، يتعرف المطلع حجم الدقة الذي أولته البلدية لتحقيق الضبط الحضري حتى على مستوى الأزقة والأحياء والمداخل والمخارج والمنظر الجمالي العام، وكذلك على مستوى أنماط وأنواع استخدام الأرض بأشكاله المختلفة.

لعل أبرز ما يلفت النظر في الشكل رقم (٦) بشأن الزراعة أمام السكن الخاص والنموذجي أن البلدية قد حققت دقة متناهية في منع التعدي الحضري عن طريق تحديد نوع الزراعة (مسطحات خضراء) لاتمنع الرؤية بل تحقق الجانب الجمالي والتوازن البيئي في الوقت الذي شجعت التشجير على ألَّا تتشابك وتتقارب الأشجار بصورة تمنع الرؤية أو يتحول بها الاسترزاع الجمالي إلى " مشروع خاص " بدلاً من أن يكون مشروعاً عاما يحقق الصالح العام ويتمتع به أهل الحي والجوار والمارون على حد سواء. وفي الوقت نفسه يبين ذلك حجم التعدي الحضري الذي يحدثه الأهالي – وللأسف – في الضواحي السكنية ومناطق السكن التي يفترض أن يتحقق فيها المعنى الحقيقي للاسم الذي وضع لها وهو كونها سكناً نموذجياً – أي سكناً يحتذى، ويحقق السكون النفسي والاجتماعي والحضري للسكان ولايكون مصدراً للتشويه والإزعاج[٣٨].

(٣٨) ومما يستحق الذكر أن مجلس الوزراء الموقر قد نشر في الإعلام المقروء بعد تشكيل اللجنة الأمنية – للضبط الحضري – الآلية بشأن إزالة المخالفات والتعديات على أملاك الدولة بمشاركة الحرس الوطني ووزارتي الدفاع والداخلية والبلدية، وقد تم تصنيف التعديات إلى ثلاثة أنواع: الأول: تعديات السكن الخاص وتشمل الدواوين والخيام والحدائق والمظلات، والثاني: السكن التجاري والاستثماري، والثالث: تجاوزات البر، وذلك في ٦/١٠/٢٠٠٤م.

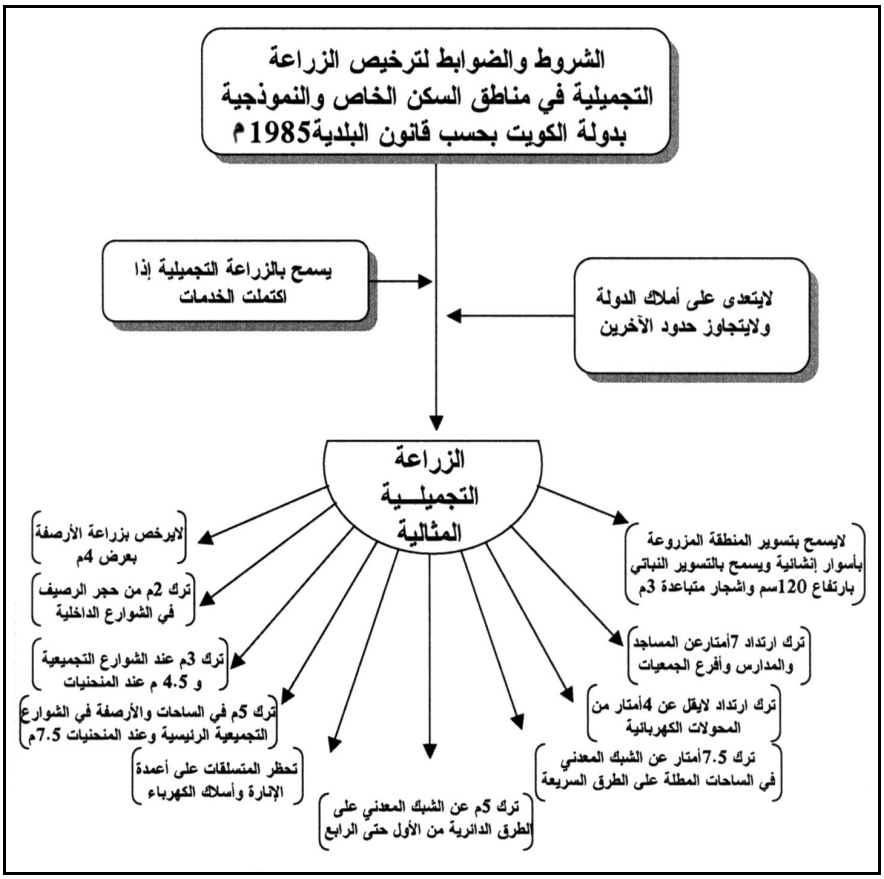
الشروط والضوابط لترخيص الزراعة التجميلية في مناطق السكن الخاص والنموذجية بدولة الكويت بحسب قانون البلدية1985م
يسمح بالزراعة التجميلية إذا اكتملت الخدمات
لايتعدى على أملاك الدولة ولايتجاوز حدود الآخرين
الزراعة التجميلـية المثالية
لايرخص بزراعة الأرصفة بعرض 4م
ترك 2م من حجر الرصيف في الشوارع الداخلية
ترك 3م عند الشوارع التجميعية و 4.5 م عند المنحنيات
ترك 5م في الساحات والأرصفة في الشوارع التجميعية الرئيسية وعند المنحنيات 7.5م
تحظر المتسلقات على أعمدة الإنارة وأسلاك الكهرباء
ترك 5م عن الشبك المعدني على الطرق الدائرية من الأول حتى الرابع
ترك 7.5أمتار عن الشبك المعدني في الساحات المطلة على الطرق السريعة
ترك ارتداد لايقل عن 4أمتار من المحولات الكهربائية
ترك ارتداد 7أمتارعن المساجد والمدارس وأفرع الجمعيات
لايسمح بتسوير المنطقة المزروعة بأسوار إنشائية ويسمح بالتسوير النباتي بارتفاع 120سم واشجار متباعدة 3م

شكل رقم (٦)

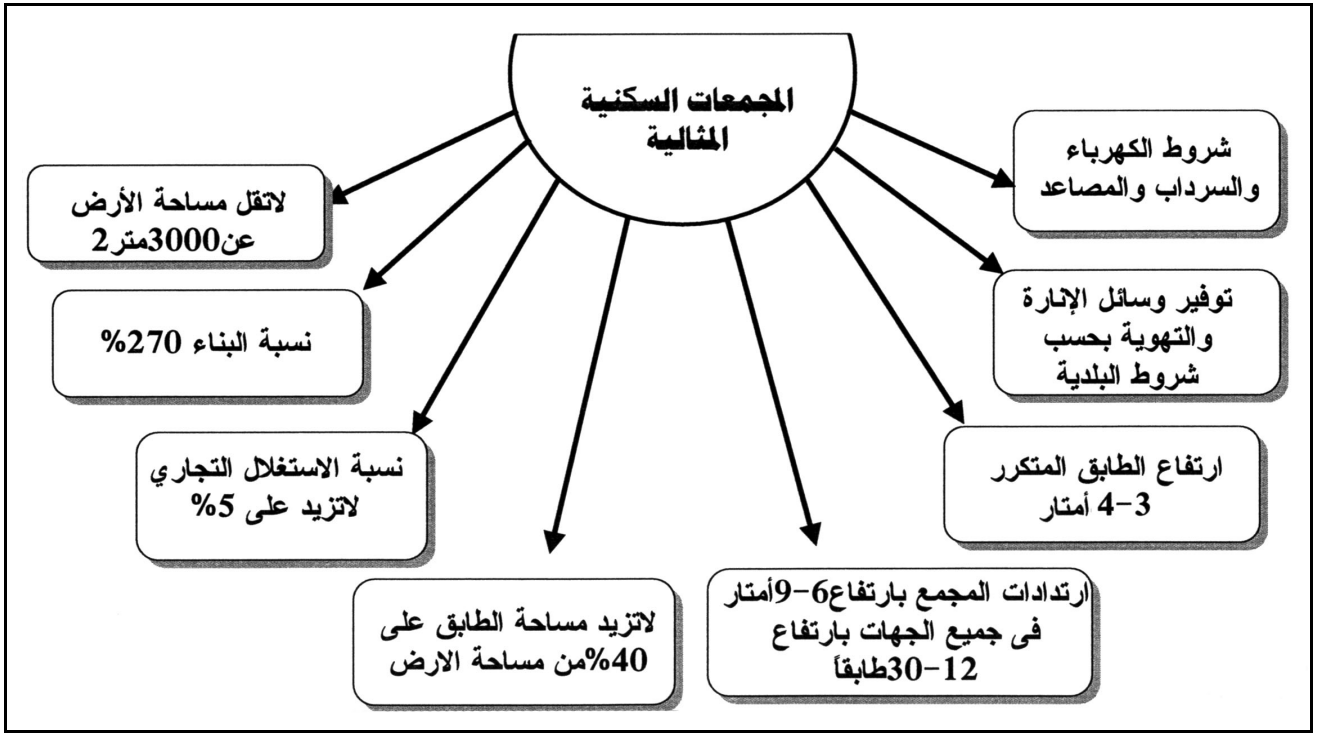

المصدر: من عمل الباحث، مستوحى من مواد القرار ٣٠ لسنة ١٩٨٥

شكل رقم (٧): الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمجمعات السكنية داخل مدينة الكويت

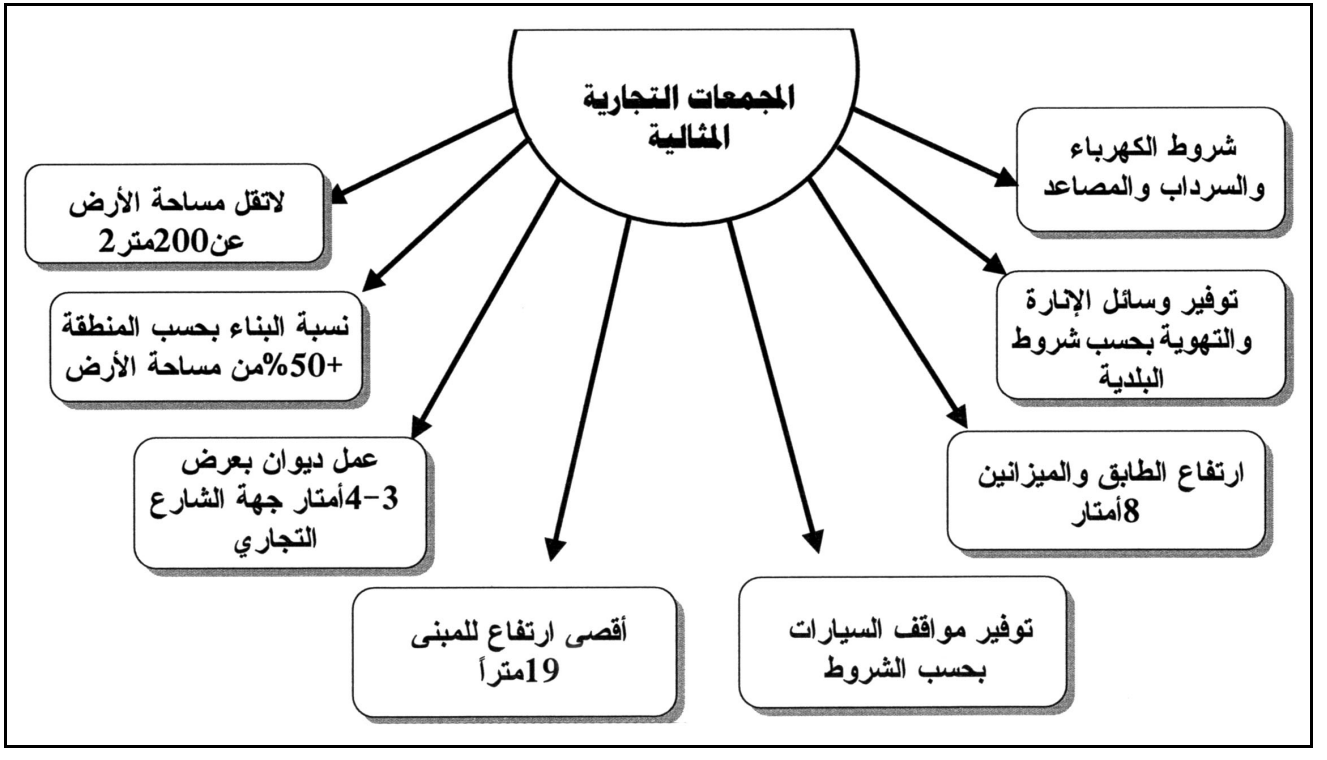

المصدر: من عمل الباحث، مستوحى من مواد القرار ٣٠ لسنة ١٩٨٥

شكل رقم (٨): الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمجمعات التجارية داخل مدينة الكويت

ج – أشكال التعدي وأسبابه:

أما بالنسبة لأشكال التعدي الحضري وأسبابه فهما ظاهران في الشكل رقم (٩) والشكل رقم (١٠)، وهو الذي ستفصح عنه الدراسة الميدانية المعززة بالصور من الواقع الحضري.

يلاحظ أن أبرز ما يشاهد في المناطق التي شملتها الدراسة الميدانية أن عامل التسوير، وإتلاف المرافق العامة، والإعلانات الشخصية، مع تكسير الأرصفة وتغيير وظائف المسطحات يغلب على سلوك السكان، يضاف إليه ما يحتويه الشكل رقم (٩) من ناحية البناء في أملاك الدولة، وسوء الاستخدام، ومخالفة التنظيم الحضري وغيرها من أنماط التعدي الحضري.

أما أسباب التعدي الحضري فيظهرها الشكل رقم (١٠)، ويستطيع البعض أن يستشفها من الواقع الاجتماعي والإعلامي؛ من حيث إنها ترجع أساساً إلى عدم الاكتراث تارة والقفز فوق القانون وعدم الالتزام بعقد وشروط استخدام المرخص له ذلك.

تحليل نتائج الاستبانة الموزعة ودراستها:

كان من المناسب لتعزيز الدراسة بانطباعات آنية حول موضوع التعدي أن نتعرف وجهة نظر السكان حول هذه الظاهرة حتى يتأكد لدينا أنها واقعة فعلاً وليس محلها فقط أدبيات الدراسة والبحوث المكتبية.

استعانت الدراسة باستبانة مبسطة احتوت ٥ أسئلة رئيسة، تحت كل سؤال جملة من الإجابات يقوم الشخص بترتيب الإجابات بحسب مايراه من ناحية الأهمية، ومن أبرز سمات هذه الاستبانة أنها:

١ – تتقصى أمرين؛ أولهما: آراء الناس حول التعدي الحضري، هل هو واقع ومحسوس ومشاهد؟ والثاني: تقصي هذا التعدي في مناطق ما بين الدائري الأول إلى الدائري السادس وظله الحضري.

٢ – تعاملت مع شخص يمتلك سكناً في إحدى هذه المناطق، ويمثل أسرة من ٣ – ٥ أفراد.

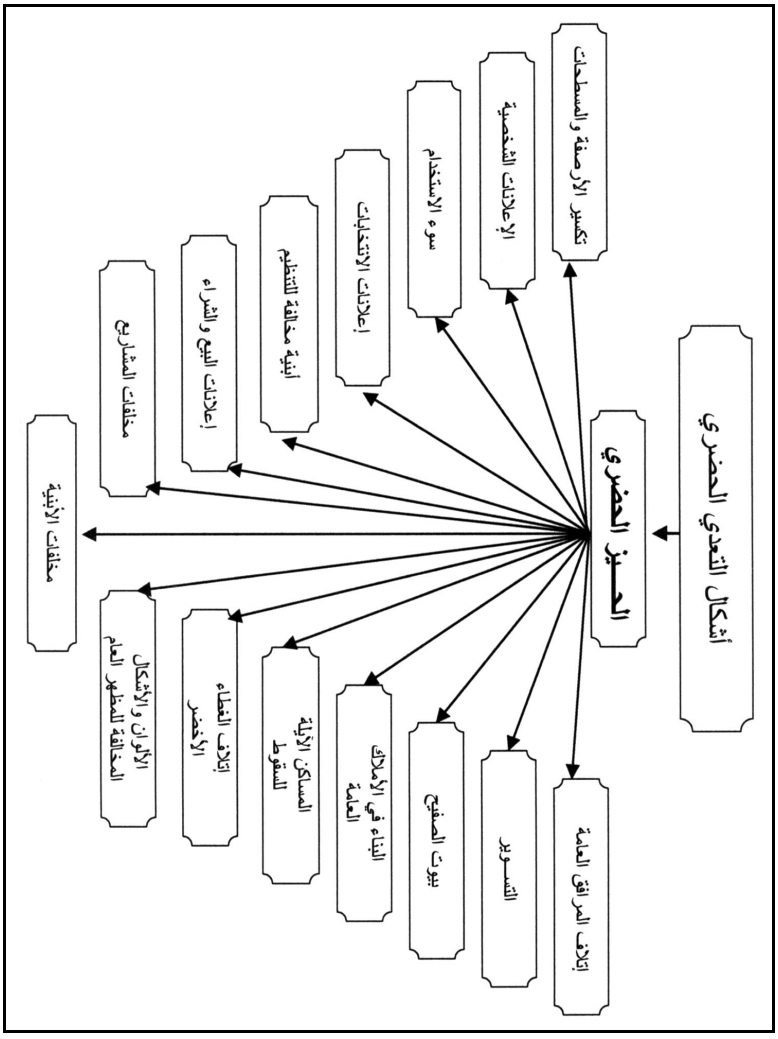
أشكال التعدي الحضري
الحيز الحضري
تكسير الأرصفة والمسطحات
الإعلانات الشخصية
سوء الاستخدام
إعلانات الانتخابات
أبنية مخالفة للتنظيم
إعلانات البيع والشراء
مخالفات المشاريع
مخالفات الأبنية
إتلاف المرافق العامة
التسوير
بيوت الصفيح
البناء في الأملاك العامة
المساكن الآيلة للسقوط
إتلاف الغطاء الأخضر
الألوان والأشكال المخالفة للمظهر العام

شكل رقم (٩)

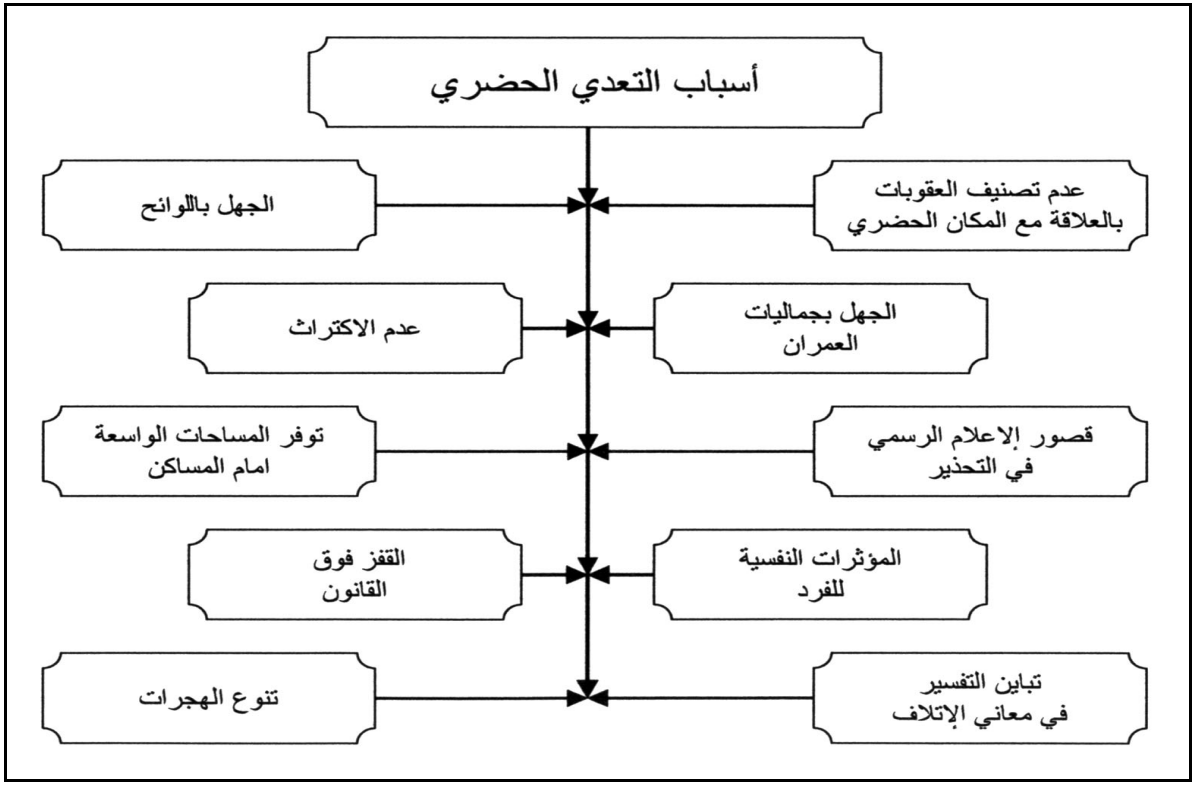
أسباب التعدي الحضري
الجهل باللوائح
عدم تصنيف العقوبات بالعلاقة مع المكان الحضري
عدم الاكتراث
الجهل بجماليات العمران
توفر المساحات الواسعة امام المساكن
قصور الإعلام الرسمي في التحذير
القفز فوق القانون
المؤثرات النفسية للفرد
تنوع الهجرات
تباين التفسير في معاني الإتلاف

شكل رقم (١٠)

٣ – احتوت ورقة واحدة فقط فيها خمسة أسئلة كما أسلفنا، وتحت كل سؤال مجموعة من الإجابات يقوم المستبان باختيار أقرب إجابة إلى انطباعه، حول التعدي الحضري ومدى الإحساس به مكانياً، وأي المناطق أكثر تعرضاً لهذا التعدي **(انظر الملحق رقم ١)**.

٤ – تناولت فئة عمرية تبدأ من ٢٥ إلى ٦٥ سنة، وتتعامل مع ما يمثل نحو ١٦٠ شخصاً، كل شخص يمثل أسرة من ٥ أفراد، مما يعطي انطباعاً لأرباب أسر تمثل نحو ٨٠٠ شخص. وسبب اختيار هذا الحجم هو أن الدراسة ترى أن الجانب التحليلي والميداني والمسح العلمي للمادة قد غطى معظم حاجة الدراسة، فاكتفت الدراسة بهذا الحجم للعينة باعتبار أن التعدي واقع ومشاهد، وأن هذا مجرد تقصٍّ لانطباعات الناس حوله ولتعرف مدى وعيهم وتوصياتهم.

٥ – ركزت على الكويتيين باعتبار أن البحث معني بهم بالدرجة الأولى.

٦ – عشوائية تداخلت فيها الأعمار والوظائف والخبرات.

٧ – لم تركز على منطقة معينة بل تعاملت مع سكان الضواحي ما بين الدائري الأول إلى ما وراء الدائري السادس باعتبار أن آثار التعدي الحضري محسوسة وواضحة هنا.

ولعل من أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة الميدانية القائمة على المشاهدة وتصوير بعض مواقع التعدي الحضري من جهة، وعلى تعرف آراء الناس وانطباعاتهم حول مفاهيم التعدي وأنماطه وأشكاله كما بينها الملحق رقم (١) الذي تُظهر فيه الأسئلة التي تعاملت بها الدراسة مع الأشخاص أنه بالإمكان تحديد أبعاد التعدي مكانياً كما هو ظاهر في الشكل رقم (١١).

فمن أبرز النتائج مايمكن مشاهدته في الشكل رقم (١١) الذي يظهر فيه الحد الفاصل بين زيادة التعدي إذا ما اتجهنا إلى جنوبه، وتناقص التعدي كلما اتجهنا إلى شماله، وأن التعدي ينعدم تماماً في مناطق مثل الشويخ (ب) السكنية والشويخ (ج) السكنية على الدائري الأول، ويكاد ينعدم في مناطق مثل ضاحية عبدالله السالم والمنصورية والشامية على الدائري الأول، والنزهة، والفيحاء، والقادسية على

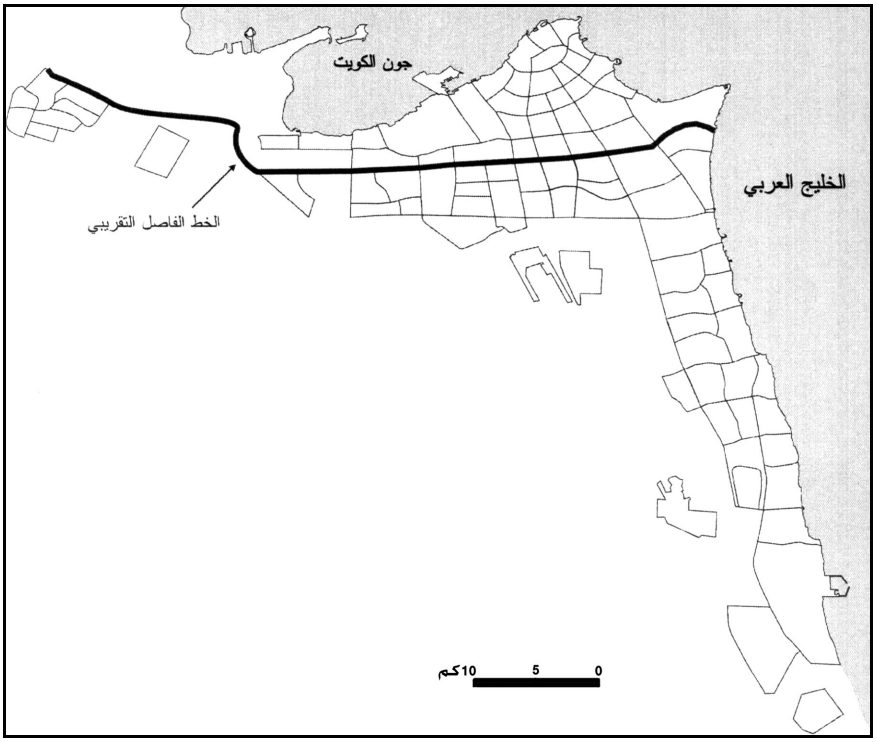

شكل رقم (١١): الخط الفاصل التقريبي لتزايد التعدي الحضري كلما اتجهنا جنوباً بحسب نتائج الاستبانة والدراسة الميدانية، وهو يكاد يتطابق مع الدائري الخامس ثم يتصل بالدائري الرابع غرباً

الدائري الثاني، ويقل في العديلية والخالدية على الدائري الثالث، واليرموك وقرطبة على الدائري الرابع، كما يشاهد في الشكل رقم (١٢) حول نسب التعدي.

ويزداد وضوحاً بالتوغل جنوباً وغرباً ليصل إلى نسب عالية في مناطق مثل الفردوس والعارضية والرابية ورقة وهدية والصباحية، وإلى نسب عالية جداً كما في الجهراء حيث تظهر أحياناً قطاعات كاملة مبنية من الصفيح مثل الغرف والدواوين والملاحق، ولاتخلو مناطق من هذه الظاهرة ارتفاعاً وانخفاضاً مع زيادة واضحة وتنوع في التعدي كلما توغلنا جنوباً وغرباً، ومن الغريب أن يظهر شيء من التعدي في مناطق حديثة ومكتملة التخطيط والمكونات مثل القرين.

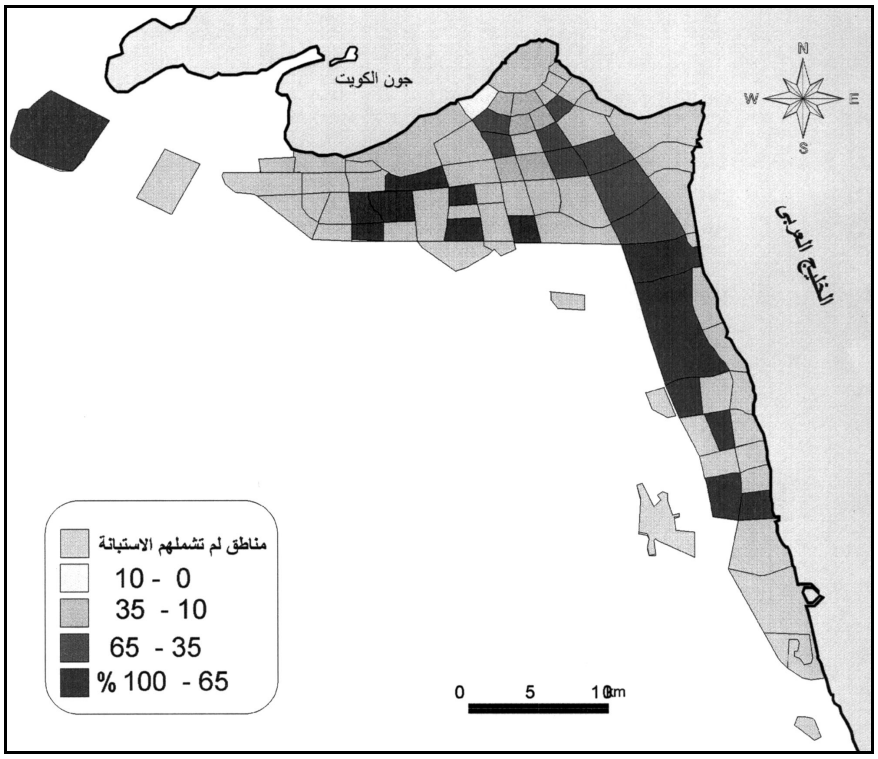

شكل رقم (١٢): درجات نسب التعدي بحسب المناطق

أما أبرز نتائج الاستبانة فتظهرها الأشكال البيانية في الملاحق ذات الأرقام (٢، ٣، ٤، ٥، ٦) مع ضرورة تأمل الشكل رقم (١١) والشكل رقم (١٢) لصلتهما بذلك.

أما الملحق رقم (٢) فيظهر فيه التوزيع النسبي لأعمار من شملتهم الاستبانة حيث يظهر أن الغالبية (٥٣,١٪) لفئة العمر ٤٥ – ٥٥ سنة، وهي في الواقع أنسب شريحة؛ لأنها تمثل من انتهوا من بناء بيوتهم وأمضوا في ذلك فترة لإحداث التجميل أو التغيير أو التعدي في مناطقهم، كما أن فئة ٢٥ – ٣٥ سنة تشكل (٢١,٩٪) من العينة، وهي شريحة مهمة؛ فهي تضم حديثي العهد بالبناء أو ربما الذين ينتظرون تسلم البيوت، وبالمثل يقال عن الشريحة ٣٥ – ٤٥ سنة، فهي أيضاً مهمة بل أهم من الشريحة السابقة؛ إذ إنها في الغالب

تشمل من انتهى حديثاً من بناء البيت ومر عليه فترة قصيرة، وعموماً فإن العينة تناولت هذه الفئات المهمة.

أما الملحق رقم (٣) فيتعلق بوظائف من شملتهم الاستبانة، حيث يظهر فيها أن نحو (٢٩,٦٪) منها موظفون، كما يظهر أيضاً نحو (٢٥,٩٪) منها لحملة الشهادات العليا بما يوضح أن الشريحة واسعة التمثيل ولا سيما إذا أضفنا إليها شريحة المتقاعدين (١٤,٨٪) إضافة إلى بقية الشرائح. كما يدل ذلك على أن الإجابات ستكون واقعية في الغالب وغير متأثرة بانطباعات نفسية بأثر طابع الوظيفة المستقرة.

وأما الملحق رقم (٤) فهو واحد من أهم النتائج التي حصلنا عليها لترتيب نسب أسباب التعدي؛ حيث حصل عامل عدم تطبيق القوانين من الجهات الرسمية على ٣٥,٦٪ من الردود، وهو ما يدل على أن القوانين موجودة لكنها شكلية، أو لا تطبق ولا يتم تفعيلها. ومن العجيب أن يحصل عدم الاكتراث بالقانون على نسبة ٢٠,٥٪ مما يدل على أن القانون معلوم ومعروف، ويعرض على المواطن لكنه لا يكترث بالأخذ به والخضوع له، أما الجهل باللوائح فقد حصل على ١٦,٤٪، وأما سوء فهم التجميل فقد حصل على ١٣,٧٪، وهي النسبة نفسها لعامل توفر المساحات أمام السكن.

نخرج من ذلك بأن عامل القانون واللوائح قد حصل على أعلى نسبة، وأن الأمر يحتاج إلى حزم في تطبيقه.

أما الملحق رقم (٥) فهو عن الإجابة عن أسباب التعدي التي تسبب إزعاجاً لمن شملتهم الاستبانة، وقد حصل عامل البناء خارج حدود المنزل على أعلى نسبة تسبب إزعاجاً للناس (٢١,١٪)، وحصل كل من عامل التشويه في الألوان وعامل التسوير أمام المنازل على ١٨,٣٪، وحصل عامل الإعلانات على ١٦,٩٪، وعامل إغلاق السكة والممرات ١٤,١٪، وآخرها عامل تكسير الأرصفة ١١,٣٪. يدل ذلك على وعي وحضور ذهني للمنظور الحضري عند

المواطن وعلى شعوره وإحساسه بما يحدث أمامه من تعد على بنية المكان الحضري.

أما الملحق رقم (٦) فهو على سبيل تحقيق الضبط الحضري وتجميل المدينة، وهو من أهم الأشكال حيث ظهرت نتائجه على النحو الآتي: إجراء مسابقات بين المناطق وحصل على ٣٩,١٪، وتطبيق القانون ٣٤,٤٪، وتحديد المقصود من التجميل ٢٦,٦٪. هذه النتائج تدل دلالة قاطعة على ارتفاع حجم الوعي لدى سكان المدينة ووضوح الخريطة الذهنية الحضرية في انطباعاتهم؛ ذلك أنهم اختاروا عامل تحفيز المواطن لكي يساهم في تجميل المدينة، وهذا عامل هادئ يقبله الناس، ذلك أن الدولة إذا عملت المسابقات ستحدد شروطها، ومن ثم سيعرفها المواطن وسيعمل على تطبيقها، وهو ما يؤدي إلى امتناعه عن التعدي باختياره، مع ضرورة تحديد التجميل الذي هو أكثر من مجرد الحماية من التعدي.

وعموماً لم تخل الاستبانة من ردود مهمة يمكن الإشارة إليها قبل الشروع في عرض التوصيات، وهي تتعلق بانطباعات المواطنين تجاه بعض الأسئلة وبخاصة السؤال الخامس (انظر الملحق رقم (١) الخاص بالاستبانة) حول تحديد المناطق التي يكثر فيها التعدي الحضري والمناطق التي يقل فيها مع بيان أسباب ذلك. كانت بعض الإجابات مهمة لدرجة أنها تصلح لتكون متغيراً (Variable) لدراسات لاحقة، على سبيل المثال جاءت الإجابات على النحو التالي:

- جميع المناطق بلا استثناء، وبخاصة التي تقل مساحة المنازل فيها عن ٧٥٠م^{٢}، أو التي أمامها مساحات شاسعة خالية من الخدمات.
- المناطق التي يوجد فيها "نواب الخدمات".
- المناطق التي يقوى فيها عامل "الواسطة" ويقل فيها الضبط الإداري والبلدي.
- كلما ابتعدنا عن العاصمة في جميع الاتجاهات يتزايد التعدي، ويزداد فيما وراء الدائري الخامس، ويقل فيما بين الدائري الأول والرابع.

التوصيات والخاتمة:

بعد استعراض هذا الموضوع الذي يمس المدينة الكويتية، ويتلمس بعض أوجاعها الحضرية، صار معلوماً ومفهوماً لدينا أن التعدي حقيقة واقعة ومشاهدة علمياً وعالمياً ومحلياً بنسب متفاوتة. وإن من الغريب أن يظهر هذا التعدي في المدينة الكويتية وهي مكتملة وتامة الضبط والتقنين الحضري من أجهزة الدولة العليا إلى مراقبي البلدية الذين يتقصون التعدي ميدانياً، كل ذلك مع سن القوانين وتعديلها لتحقيق ذلك.

لهذا فأبرز التوصيات التي تدعو إليها هذه الدراسة ما يأتي:

(١) تفعيل الجانب الإعلامي بما يدعو الناس إلى الحفاظ على جماليات المدينة.

(٢) توضيح المقصود من التجميل والضبط الحضري المطلوب، وتوصيل ذلك إلى المواطنين والمقيمين.

(٣) إجراء مسابقات بين المناطق وإعلان الفوز للمسكن والمنطقة والمحافظة النموذجية، ونشر ذلك إعلامياً.

(٤) المتابعة الأسبوعية أو الشهرية – وعرض ذلك إعلامياً – من خلال برنامج إعلامي مخصص لعرض السلبيات والإيجابيات المشاهدة مكانياً في المدينة.

(٥) تثقيف الأجيال وتعليمهم قيم الحفاظ على موروثات المدينة وجمالياتها.

(٦) إدخال ذلك في مناهج التعليم وإحياء الذوق السليم والطبع المنضبط حضرياً.

(٧) وضع رسوم أو ضرائب مالية نظير أي استخدام خارج المنزل، مع وضع شروط وضوابط الاستعمال.

(٨) تسيير دوريات للضبط الحضري والبلدي بالتعاون بين البلدية والشرطة، مع سرعة إزالة التعدي بعد إخطار الساكن بذلك وإعطائه فرصة للتحسين أو الإزالة.

(٩) إزالة التعديات التي ينتج عنها خطر كالتي تقام حول محولات الكهرباء أو

على مخارج الطرق بحيث تمنع الرؤية الجانبية، أو التي لاتترك مجالاً للمارة لاستعمالها تجنباً لطرق السيارات.

(١٠) إحياء مفاهيم الدين الإسلامي في الضبط الحضري، وعدم إتلاف المدينة، قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾، الأعراف/ الآية ٨٥. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أولاً – المصادر والمراجع العربية:

- ابن أبي تغلب، الشيباني، (١٩٨٣م)، " نيل المآرب بشرح دليل الطالب "، مكتبة الفلاح، الكويت.
- ابن ضويان، إبراهيم بن محمد، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، " منار السبيل في شرح الدليل "، المكتب الإسلامي، بيروت، ج١.
- ابن منظور، (١٩٨١م)، " لسان العرب المحيط "، إعداد يوسف خياط، بيروت.
- "التطور العمراني"، (١٩٨٠م)، طبع البلدية (صدر بمناسبة مرور ٥٠ سنة على تأسيس بلدية الكويت).
- الماوردي، (١٩٨١م)، تسهيل النظر وتعجيل الظفر بأخلاق الملك وسياسة الملك"، تحقيق محيي هلال السرحان، مراجعة حسن الساعاتي، دار النهضة العربية، بيروت.
- المنيس، وليد عبدالله، (١٩٩٦م)، "أوجه التشابه بين قرارات البلدية ونصوص الحسبة وآثارهما في الضبط الحضري لمدينة الكويت في بداية الخمسينيات"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٢.
- المنيس، وليد عبدالله، (١٩٩٤م)، "التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع تراكيب المدن"، مجلة دراسات الخليج، العدد ٧٣، السنة ١٩، جامعة الكويت.
- المنيس، وليد عبدالله، (١٤١٦ – ١٤١٧هـ)، (١٩٩٥–١٩٩٦م)، "الحسبة على المدن والعمران"، حولية كلية الآداب، العدد ١٦، الرسالة ١٠٦.
- المنيس، وليد عبدالله، (١٩٩٦م)، "خصائص التخطيط الحضري في الكويت: دراسة للسمات والمؤثرات الغربية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٤، العدد٢.

ثانياً – المصادر والمراجع الأجنبية:

- Angotti, T. (1995), " Metroplis 2000 " Routledge: London.
- Devas N. & C. Rakodi (eds.). (1993), Managing Fast Growing Cities", Longman S & T: U. K.
- Dower, N. (1989), " Ethics and Environmental Responsibilty ", Gower Pub.: England.
- Girardet H. (1992), Cities: New directions for sustainable Urban living (GAIA ATLAS), Gaia Book ttd: England.
- Hall, P. (1996), "Cities of Tomorrow " Blackwell: London.
- Ineichen, B. (1993), " Homes and Healthy ", E & FN spon: London.
- Knox, P. (1994), "Urbanization ", Prentic-Hall: N. J.
- Lynch, K. (1988), " Image of the City", MIT press: Mass.
- Maguayer, M., Foot, R. and F. Vespe. (1997), ‘‘ Beauty as well as Bread’’, in Journal of the APA: vol.63, pp, 317-328.
- Master Plan for Kuwait. (1983), Second Review, vols. 1, 2, 3, Jan. C. Buchanan and Partners, Kuwait Municipality.
- Shankland Cox. (1977), Partnership Master Plan for Kuwait First Review, vol. 3.
- Pacione, M. (2001), Urban Geography: A Global Perspective ", Routledge: London.
- Ranson, R. (1991), "Healthy Housing" E & FN spon: London.
- Sinmons, I. G. (1989), "Changing the Face of the Earth ", Basil-Blackwell: Oxford.
- Skinner, M, D. Red Fren and G. Farmer. (1996), " Geography " 2000, Hadder & Stougnton: U. K.

أولاً - ملحق الأشكال البيانية للاستبانة

- ملحق رقم (١) – الاستبانة.
- ملحق رقم (٢) – التوزيع النسبي للأعمار.
- ملحق رقم (٣) – التوزيع النسبي للوظائف.
- ملحق رقم (٤) – الترتيب النسبي لأسباب التعدي.
- ملحق رقم (٥) – أسباب التعدي.
- ملحق رقم (٦) – سبل تحقيق الضبط الحضري.

ملحق رقم (١)

استبانة

حول أسباب التعدي على المدينة وتشويه الأملاك العامة للدولة

بحث مدعوم من جامعة الكويت برقم G03/02
كلية العلوم الاجتماعية
التاريخ: ٢٢/١٢/٢٠٠٣م

أولاً – بيانات شخصية:

- العمر: ☐ (٢٥ – ٣٥) ☐ (٣٥ – ٤٥) ☐ (٤٥ – ٥٥) ☐ (٥٥ – ٦٥)
- الجنسية: ☐ كويتي ☐ غير كويتي
- منطقة السكن: – – – – – – – –
- نوع السكن: (خاص – شقة – أخرى)
- الوظيفة: – – – – – – – – –

ثانياً – ما أسباب التعدي على أملاك الدولة وبخاصة أمام السكن النموذجي والخاص؟ (رتبها رقمياً)؟

☐ عدم الحزم في تطبيق القوانين.
☐ سوء فهم التجميل الحضري.
☐ عدم الاكتراث بالقانون.
☐ توفر مساحات كبيرة أمام السكن غير مستغلة.
☐ الجهل باللوائح.
☐ أسباب أخرى انكرها باختصار:

.....
.....
.....

ثالثاً – أبرز أنواع التعدي على الأملاك العامة، التي تسبب إزعاجاً هي: (رتبها رقمياً)

☐ تكسير الأرصفة.
☐ التسوير أمام المنازل مما يحجب الرؤية.
☐ البناء خارج حدود المنزل.
☐ إغلاق السكة أو الممرات بين البيوت للأشغال الخاصة.
☐ اختيار الألوان والأشكال المشوهة للمظهر العام.
☐ وضع الإعلانات الشخصية في أماكن عامة.
☐ أسباب أخرى انكرها باختصار:

.....
.....
.....

رابعاً – ما سبل تحقيق الضبط الحضري وتجميل مدينة الكويت؟ (رتبها رقمياً)

☐ تحديد المقصود بالتجميل وتعزيزه بالصور والأمثلة لكي يعرفه الناس إعلامياً.
☐ تطبيق القانون على الجميع وبحزم.
☐ إجراء مسابقات بين المناطق والمساكن على مستوى المحافظات أو الضواحي وتخصيص جوائز للمنزل المثالي أو المنطقة المثالية.
☐ أسباب أخرى انكرها باختصار:

.....
.....
.....

خامساً – حدد في نظرك المناطق التي يكثر فيها التعدي الحضري والمناطق التي يقل أو ينعدم فيها، ولماذا؟

.....
.....
.....

ملحق رقم (2): التوزيع النسبي لأعمار من شملتهم الاستبانة

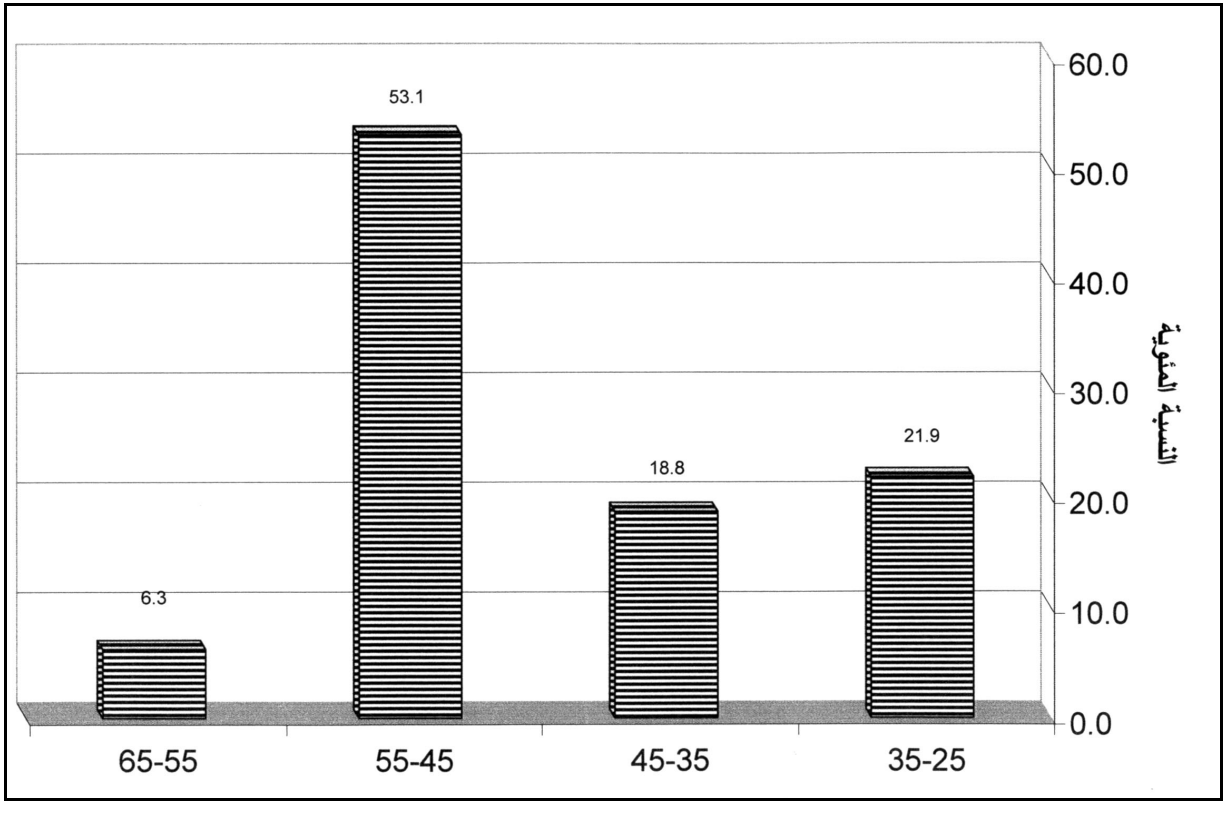

ملحق رقم (٣): التوزيع النسبي لوظائف من شملتهم الاستبانة

ملحق رقم (٤): الترتيب النسبي لأسباب التعدي على أملاك الدولة
وبخاصة السكن النموذجي والخاص

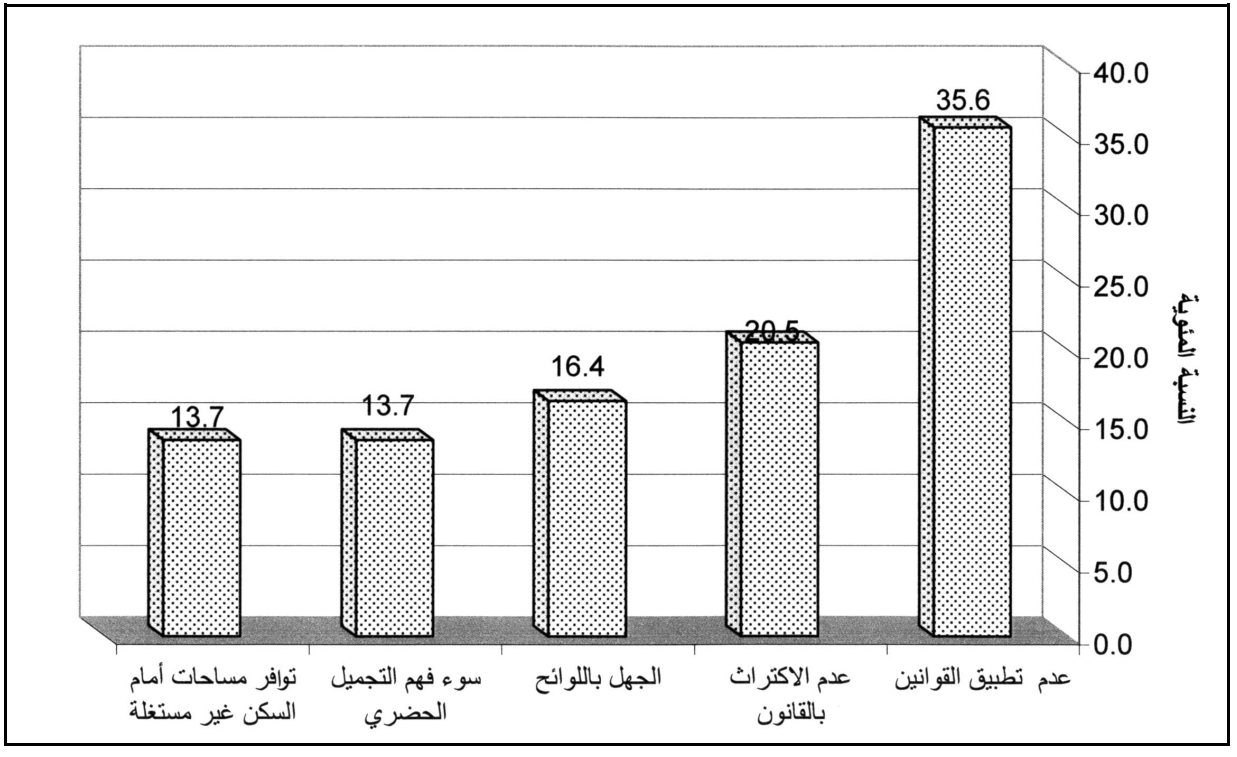

ملحق رقم (٥): أسباب التعدي على أملاك الدولة – وبخاصة السكن النموذجي والخاص – التي تسبب إزعاجاً

ملحق رقم (٦): سبل تحقيق الضبط الحضري وتجميل مدينة الكويت

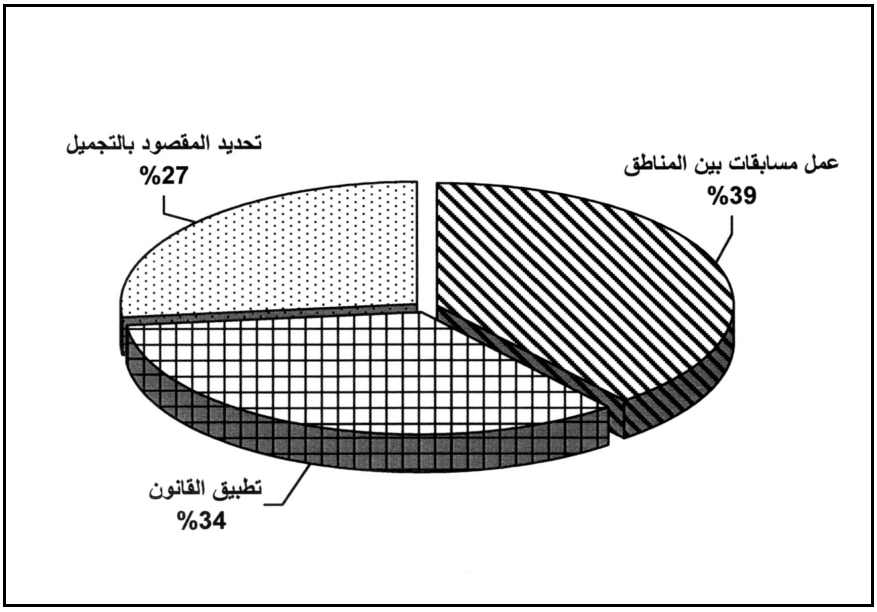

ثانياً - ملحق الصـــور

لأشكال التعدي الحضري في بعض المناطق ما بين الدائري الأول وما وراء الدائري السادس

صورة رقم (١) – إنشاء ديوانيتين مع التسوير خارج حدود الملكية
على الرغم من قرب تاريخ تسلم المنزل الحكومي

صورة رقم (٢) – مشروع إنشاء ديوانية خارج حدود الملكية

صورة رقم (٣) – ديوانية تعادل سور البيت خارج حدود الملكية

صورة رقم (٤) – حديقة مسورة أكبر من الحجم الحقيقي للقسيمة خارج حدود الملكية

صورة رقم (٥) – أربعة أنواع من التعدي؛ تسوير الحديقة، تسوير محول الكهرباء، استخدام عمود الكهرباء لإعلان شخصي، مع تغيير شكل البيت الحكومي.

صورة رقم (٦) – حصر المحول الكهربائي بين حديقتين خارج حدود الملكية

صورة رقم (٧) – تسوير حديقة مع إنشاء ديوانية تعادل أضعاف حجم البيت خارج حدود الملكية

صورة رقم (٨) – استحداث ديوانية أمام سور المسجد

صورة رقم (٩) – بناء غير مرخص لا يتناسب مع بيت قيد الإنشاء

صورة رقم (١٠) – استخدام المواصفات الرسمية للإعلان الشخصي